

وثيقة أساسية في تاريخ علم الكلام

مجرد مقالات الأشعري لـ «ابن فورك»



تأليف

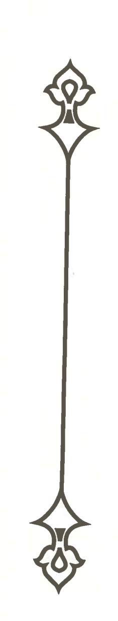
دانيال جيماريه

ترجمة وتعليق

وحدة الترجمة بمركز الإمام الأشعري
بالأزهر الشريف

الأزهر الشريف
مركز الإمام الأشعري
(سلسلة البحوث المترجمة)

(١)



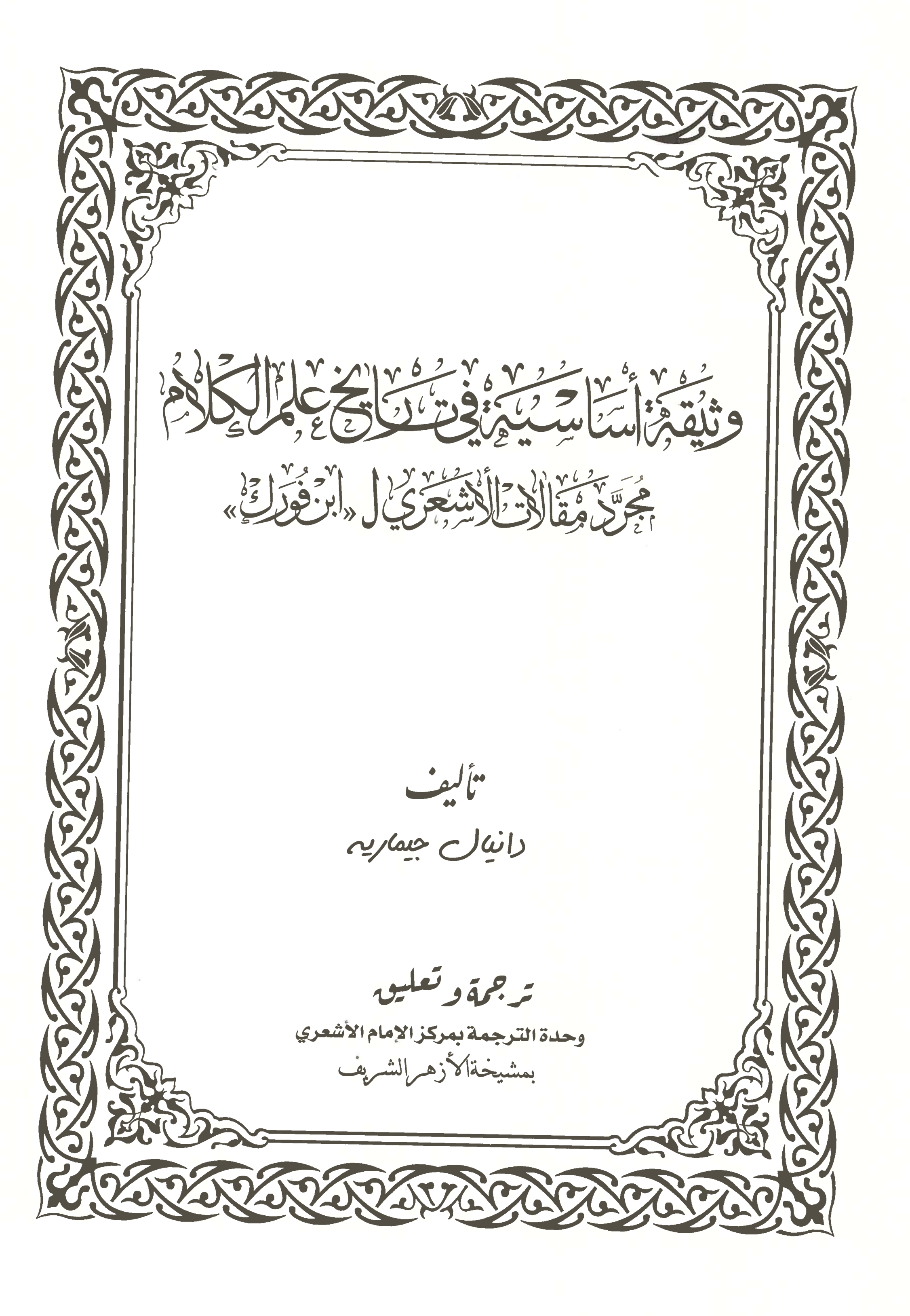
وثيقة أساسية في تاريخ علم الكلام

مجرد مقالات الأشعري لـ «ابن فورك»



١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م


بسم الله الرحمن الرحيم



وثيقة أساسية في تاريخ علم الكلام

مجرد مقالات الأشعري لـ «ابن فورك»

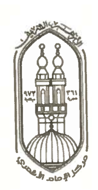
تأليف

دانيال جيماريه

ترجمة وتعليق

وحدة الترجمة بمركز الإمام الأشعري

بمشيخة الأزهر الشريف



مشيخة الأزهر الشريف
مركز الإمام الأشعري

مُجَرَّدُ مَقَالَاتِ الأَشْعَرِيِّ لـ «ابنِ فُورَكٍ»

مقاس الكتـاب: ١٧×٢٤
عدد الصَّفحات: ٥٩

رقم الإيداع
٢٠٢٤/٣٠١٢٧
الترقيم الدولي
978-977-205-690-3
الطَّبعة الأولى
القاهرة ١٤٤٦هـ -٢٠٢٤م

تصميم الغلاف والإعداد الفني والطِّباعي:
أ. أمين أحمد زكريا

فريق الباحثين بوحدة الترجمة
«اللغة الفرنسية»

١- د. محمد فاضل عبادة.
٢- د. السيد عبد الهادي احمد.
٣- د. ممدوح العبد.
٤- د. محمد فوزي أبو المكارم.

دراسة وتعليق

١- د. راجح مصطفى.
٢- د. محمد عبد المعطي.

مراجعة لغوية

أ.د/ ياسين عطية.

مراجعة علمية

أ.د/ محمد يسري جعفر.



مُقَدِّمَة

كثيرةٌ هي الشخصيات التي ظُلِمَت في تاريخنا الفكري الطويل؛ بسبب قراءةٍ مجتزأة، أو فهمٍ مذهبيٍّ ضيِّق يحاول أن يَجُرَّها إلىٰ اتجاهٍ فكريٍّ بعينه، أو يصورها متناقضة بلا سندٍ علميٍّ أو فكريٍّ يدعم تلك المقولة. ومن تلك الشخصيات إمام أهل السُّنة، «أبو الحسن الأشعري» (ت: ٣٢٤هـ)؛ فإنه ـ بفعل خصومه منذ القرن الرابع ـ يواجه هجمات شتَّىٰ؛ بدءًا من الوزير الكندري في خراسان، ومرورًا بطائفة من حنابلة بغداد في العراق، وانتهاءً بتلك الهجمة الشرسة في العصر الحديث، التي شارك فيها خصوم تقليديون للأشعري وساعدهم مستشرقون غربيون قرأوا ـ جميعًا ـ «الأشعري» بعينٍ واحدة، وصوروه أثريًّا ينبذ العقل ويكره التأويل، بينما صوَّره آخرون ـ وبخاصة بعض المستشرقين ـ متناقضًا ذا وجهين لا يستقر علىٰ رأي، وآخرون حاولوا أن يقطعوا صلته بتلاميذه اللاحقين، زاعمين أن علاقتهم به لا تعدو كونها علاقة اسمية وشكلية.

ومن ثم كان ظهور كتاب: «مُجَرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لـ «ابن فُورَك» فتحًا علميًّا كبيرًا؛ لكونه صحَّحَ حركة البحث العلمي المتعلقة بالإمام الأشعري ووجَّهها وجهتها الصحيحة مدعمة بالأدلة المتواترة؛ حيث ظهر فيه أبو الحسن: «فارهًا، عالي الهامة، مؤسسًا لكل النظريات التي كتب فيها أتباعه من بعده، علىٰ نحوٍ من التفصيل أو الإجمال، أو التحرير والتنقيح؛ فَنَسَخ هذا العمل نظريات بعض المستشرقين والعرب؛ أنَّ «الباقلاني» أو غيره هو الواضع لبنية المذهب وأفكاره، وأنَّ النسبة لأبي الحسن إنما هي لأجل تقواه ومركز قبيلته وأسرته، وأن موقفه الكلامي الحقيقي إنما يتمثل حصرًا في

كتاب: «الإبانة عن أصول الديانة»[1].

وبذلك فقد استعاد «الأشعري» هويته الحقيقية «لا بوصفه تلميذًا إمَّعًا لـ «ابن حنبل»، وإنما باعتباره متكلمًا حقيقيًّا من متكلمي عصره، وتلميذًا خليقًا بشيخه «أبي علي الجُبَّائي»، متكلمًا كشيخه، يقطع برأي نفسه في المسائل المختلفة، ويخوض ببراعة شيخه في جميع لطائف دقيق الكلام؛ هويته كرجل استحقَّ بجدارة أن يُطلق اسمه علىٰ كل المدرسة التي انتسبت إليه»[2].

ويرجع الفضل في اكتشاف هذا المخطوط وتحقيقه للمرَّة الأولىٰ إلىٰ صاحب هذا البحث، وهو المستشرق الفرنسي المعاصر «دانيال جيماريه» والذي يعد علامةً بارزةً في حركة الفكر الاستشراقي المعاصر؛ فهو - في رأينا - يمثل نهاية للاستشراق الكلاسيكي القائم علىٰ متابعة أفكار «جولدتسيهر»، ومن تبعه من المعاصرين عن الأشعري، وتفسيراته للمذهب القائمة علىٰ التفريق بين الأشعري والأشاعرة، وقراءته فقط من خلال كتاب «الإبانة».

والبحث الذي بين أيدينا بحثٌ مُطَوَّر عن بحثٍ آخر كان «جيماريه» قد كتبه في سبتمبر سنة ١٩٨٣م، قبل أن يعود إلىٰ نشره موسعًا بهذه الصيغة التي بين أيدينا، وقد ظهر بالفرنسية في يوليو سنة ١٩٨٥م بمجلة الآداب العربية، العدد: (٣٢)، الجزء الثاني. وبعد ذلك بسنتين - تقريبًا - أصدر نشرته لكتاب المُجَرَّد - لأول مَرَّة مطبوعًا - سنة ١٩٨٧م.

وفي هذا البحث يستعرض «جيماريه» تاريخ المدرسة الأشعرية ممثلة في شيخها الأول، وما وصل إلينا من مؤلفاته القليلة، والتي يرىٰ «جيماريه» أن بعضها - كـ «الإبانة» مثلًا - كان عملًا ظرفيًّا وذا أهمية ثانوية، ولا يمثل مواقفه

---

(١) مقدمة أ.د. حسن الشافعي لكتاب اللُّمَع، ص٢٢ - ٢٣.

(٢) من مقدمة جيماريه لكتاب: مُجَرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص٥.

الحقيقية، وأنه ربما ألَّفه كسبًا لِوُدِّ الحنابلة؛ بدليل أنه لم يُذْكَر في القائمة الخاصة التي وضعها «الأشعري» لمؤلفاته الخاصة حتىٰ عام ٣٢٠هـ، ولا حتىٰ في القائمة الإضافية التي وضعها ابن فورك في الفترة من ٣٢٠هـ إلىٰ سنة ٣٢٤هـ.

ومن ثم لا يمكننا استخلاص آراء «الأشعري» الخاصة من هذه الكتب بشكلٍ دقيق، باستثناء كتاب «اللُّمَع» الذي يعد في نظره عملًا أساسيًّا من أعمال «الأشعري» العقدية، إلَّا أنه كتابٌ صغير الحجم، مقتصرٌ - فقط - علىٰ القضايا الأساسية لمسائل علم الكلام.

ولمَّا كان «الأشعري» متكلمًا حقيقيًّا فإن تفكيره لم يقتصر فقط علىٰ المسائل الأساسية لعلم الكلام، بل امتد إلىٰ مجالات العلم الأخرىٰ؛ مما يُطْلَق عليه دقيق أو لطيف الكلام وبعضها مسائل فلسفية، وهو ما تطرَّق إليه «الأشعري» بالفعل في جملةٍ كبيرة من كتبه المفقودة، التي استعرضها «جيماريه»، معطيًا لنا نبذة عن موضوع كل كتاب، مستعينًا في ذلك بما ورد عنه من شذرات في كلام المؤرخين والمتكلمين علىٰ السواء.

وهنا يتساءل «جيماريه» عن سِرِّ اختفاء الغالبية العظمىٰ من مؤلفات «الأشعري»، برغم كثرتها وانتشارها في القرنين الرابع والخامس الهجريين، وبقاء آرائه وعلومه إلىٰ يومنا هذا في مناهج الأشاعرة الثابتة؛ حيث يرجع «جيماريه» ذلك إلىٰ عدة أسباب؛ منها ممارسات الخصوم العدائية تجاه مؤلفاته، ووضع «الأشعري» نفسه داخل المدرسة الأشعرية حيث لا تمثل آراؤه سوىٰ وجهة نظر من بين وجهات نظرٍ أخرىٰ، وكفاية الموسوعات الأشعرية المختلفة التي حوت واستوعبت جميع الآراء في المذهب.

من هنا ينتهي المؤلف إلىٰ افتقارنا إلىٰ عرضٍ منهجيٍّ لعقيدة «الأشعري» بالرغم من الآراء الكثيرة المنسوبة إليه في مؤلفات تلاميذه وخصومه علىٰ السواء، لكنها بحاجة إلىٰ جمع منهجي حتىٰ تكتمل، ومن ثم تأتي أهمية



كتاب: «مُجَرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، الذي جمع فيه «ابن فورك» آراء «الأشعري» من كتبه المختلفة المفقودة والنادرة.

وينتظم بقية البحث - بعد ذلك - في وصف المخطوط الأصل من هذا الكتاب، وهو مخطوط المدينة المنورة، والإشكالات المصاحبة لقراءته، بالإضافة إلىٰ النسخ التركية الثلاث من الكتاب، وقد أسهب المؤلف في تحليل النص الداخلي للكتاب لإثبات نسبته إلىٰ ابن فورك، وأهمية النصوص المنقولة من كتب «الأشعري» نفسه، التي تمثل تصريحًا مهمًّا علىٰ لسان «الأشعري» بموقفه من قضايا كاملة، لكنا لا ننكر أيضًا مع «جيماريه» أنَّ «ابن فورك» كان لا يتردد في تقديم بعض آراء «الأشعري» باعتبار أنها نتيجة منطقية لأصوله ومذهبه، ولعل غاية ابن فورك في هذا الأمر هي حرصه علىٰ إظهار آراء الأشعري وعقيدته في إطار عمل متكامل، لا سيما في ظل الكتاب الذي أشار إليه «ابن فورك» والذي وضعه «محمد مطرف الضبي الأستراباذي»؛ حيث حكىٰ فيه آراء الأشعري، لكنه كما يقول ابن فورك: حكايةٌ مليئةٌ بالأغلاط[1].

وقد ختم المؤلف بحثه باستعراض فهرس موضوعات الكتاب، الذي يحوي ستة وستين فصلًا تتفاوت في طولها وموضوعاتها، لكنها تمثل في النهاية نصًّا مُرَكَّزًا وذا أهمية بالغة في عرض آراء «الأشعري» في مسائل كثيرة ومتنوعة أحاطت بأغلب دقائق علم الكلام، وبذلك نستطيع أن نتفهَّم المكانة المرموقة التي حازها «الأشعري» عبر العصور.

وقد قمنا بترجمة هذا البحث بتمامه كما كتبه «جيماريه»، واذا كان من نقد أو تعقيب علىٰ كلامه -من وجهة نظرنا- أشرنا الىٰ ذلك في الهامش بهذا الرمز (*)؛ لتمييزه عن الهوامش التىٰ وضعها «جيماريه».

---

(١) ينظر: مُجرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص٤.)

وثيقة أساسية في تاريخ علم الكلام
مُجرَّد مقالات الأشعري لابن فُورَك(**)

تعد المدرسة الأشعرية بلا منازع من أهم المدارس العقائدية في الإسلام، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، ومن المثير للدهشة أن مؤسس تلك المدرسة، أبا الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م)، قد ظلَّ بالنسبة لنا في تفاصيل حياته غير معروف، ويُعزَىٰ هذا بالأساس إلىٰ أنه رغم كثرة مؤلفاته التي تقترب من المائتي كتاب[١] أو أكثر[٢] - وقد أدرج «مكارثي» مائة من العناوين انطلاقًا من كتاب (التبيين)[٣] - فإنه لم يُعْثَر من هذه المؤلفات حتىٰ الآن إلَّا علىٰ ستة مؤلفات فقط، وهي علىٰ النحو التالي، حسب التسلسل التاريخي للطبعة الأولىٰ:

- **رسالة الإيمان**، (تحقيق: "Spitta" شبيتا، ١٨٧٦م).

(**) المصدر: مجلة أرابيكا (الآداب العربية)، العدد: (٣٢)، الجزء (٢)، يوليو ١٩٨٥م، ص ١٨٥-٢١٨.

يُعَد هذا البحث بمثابة تطوير لمداخلة قُدِّمت في سبتمبر ١٩٨٣م في طوكيو، خلال المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للعلوم الإنسانية حول آسيا وشمال إفريقيا (المؤتمر الدولي السابق للمستشرقين).

وإنني أتقدم بخالص الشكر للسيد: أحمد الطيب، الأستاذ بجامعة الأزهر (الآن هو فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر)، على إخلاصه وكرمه، فأنا مدينٌ له بمساعدتي للحصول على نسخة مصورة بشكل ممتاز من مخطوطة المدينة المنورة. كما أشكر أيضًا السيدة (جاكلين سوبليه)، من معهد البحوث وتاريخ النصوص؛ لتعريفي بابن سكينة، وأشكر أيضًا صديقي وتلميذي السابق (سوات يلديريم)، الأستاذ في جامعة أرزروم؛ على المعلومات العديدة التي جُمِعَت في اسطنبول وأنقرة، والأستاذ أحمد س. فرات، الأستاذ في جامعة اسطنبول؛ لتقديمه خدمات مماثلة أيضًا.

(١) راجع: البزدوي، أصول الدين، تحقيق: لينس، ٢: ١، ٢ مذكور في كتاب التبيين لابن عساكر، ص١٣٩، سطر ١٩.

(٢) راجع: التبيين، ص ١٣٦، أسطر ١٠: ١٣.

(٣) *علم أصول الدين للأشعري*، بيروت، عام ١٩٥٣م، صفحات ٢١١ - ٢٣٠.

- **كتاب الإبانة في أصول الديانة**، (الطبعة الأولىٰ: حيدر آباد، ١٣٢١هـ).
- **رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام**، (الطبعة الأولىٰ: حيدر آباد، ١٣٢٣هـ؛ تم تحقيقها بواسطة مكارثي)، ولكنها في الواقع ليست سوىٰ (رسالة الحث علىٰ البحث) التي ذكرها ابن عساكر [(١)]، كما سيوضح مقال قادم لـ «ريتشارد فرانك» [(٢)].
- **رسالة إلىٰ أهل الثغر** [(*)]، (اسطنبول ١٩٢٨م) [(٤)].
- **كتاب «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»**، (الطبعة الأولىٰ ١٩٢٩م- ١٩٣٠م).
- **وأخيرًا كتاب «اللُّمع»**، (تحقيق مكارثي عام ١٩٥٣م).

إنَّ أصالة هذه المؤلفات -بما في ذلك «الإبانة»- لا ينبغي أن تكون

---

(١) التبيين، ص ١٣٦، سطر ٨، رقم ٩٧، تحقيق مكارثي.

(٢) النص الكامل للرسالة (مع بعض اختلافات مهمة) موجود تحت هذا العنوان في بداية كتاب «الغنية في الكلام» لأبي القاسم الأنصاري (ت ٥١٢/ ١١١٨)، مخطوطة اسطنبول، أحمد الثالث ١٩١٦، ٩أ، سطر ١٨.

(*) لقد أثبت النقد الداخلي للرسالة، إضافة إلى نقول عدة منها، أن مؤلفها هو أبو عبد الله محمد بن مجاهد البصري المالكي، المتوفى سنة ٣٧٠هـ، أحد تلامذة الإمام الأشعري، وقد نسبها له أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ، كما نقل منها محمد بن سلامة الأنصاري المتوفى سنة ٧٤٦هـ بعض النقولات ونسبها لابن مجاهد. وبناء على ذلك فقد طُبِعَت الرسالة أخيرًا منسوبة لـ «ابن مجاهد» وليس للإمام الأشعري. (ينظر: المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية، عبد الله الغزي، ص٢٠٨، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م).

وقد ذكر له -أي لابن مجاهد- الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠٠)، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك، ٦/ ١٩٦) رسالةً مشهورة أرسلها إلى أهل «باب الأبواب»، وغالب الظن أنها هي الرسالة المشار إليها.

أمَّا إثبات ابن عساكر للرسالة ونسبتها للإمام الأشعري (تبيين كذب المفتري، ص٢٨٨) فلا يغير من هذه الحقيقة شيئًا؛ إذ من غير المستبعد أن يكون التحريف والانتحال قد طالا مؤلفات الأشعري قبل عصر ابن عساكر.

(٤) مجلة الإلهيات، العدد الثامن، ٨٠-١٠٨.

موضع شك[1]، ومع ذلك فإن العقبة الكؤود تكمن في أن الأربعة كتب الأولى لم تُذكر في القائمة التي وضعها «الأشعري» لمؤلفاته الخاصة حتى عام ٣٢٠هـ (تبيين ١٢٨، السطر ١٤) ولا حتى في القائمة المكملة التي وضعها «ابن فُورَك» في الفترة من ٣٢٠هـ إلى ٣٢٤هـ (المرجع السابق ١٣٥، السطر ١)(*)؛

(١) يُعَد وجود «الإبانة» - حتى إذا لم يكن عنوانها مدرجًا في قائمة الأشعري أو القائمة الإضافية لـ «ابن فورك» - أمرًا مثبتًا تمامًا، خاصة في الكتيب المخالف للأشعري (كتاب الأهوازي ((تحقيق آلارد، مجلة الدراسات الشرقية XXIII/ ١٩٧٠، ص ١٢٩ وما بعدها)، وكذلك في كتاب التبيين الذي كتبه ابن عساكر ردًا على هذا الكتيب (٢٨،٨؛ ١٥٢،١٦ وما بعدها؛ ١٧١،١؛ ٣٨٨،٤ وما بعدها). أمَّا الفكرة التي طرحها مكارثي (العقيدة ٢٣١-٣٢) وأعاد طرحها آلارد (مشكلة الصفات الإلهية ...، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٥١) والقائلة بأن نص هذه الرسالة كما وصل إلينا لا يمكن أن يكون النص الأصلي، ولا أرى مبررًا للتعويل عليها؛ حيث إن الاقتباسات العديدة التي حِيزَتْ سواء من قبل ابن عساكر نفسه، أو من قبل ابن تيمية، والتي تتوافق تمامًا، باستثناء بعض التفاصيل غير المهمة مع النسخة المعروفة حاليًا، مما يثبت لنا على أية حال أنه منذ القرنين السادس والسابع الهجريين، كان بالضبط نفس الكتاب بنفس المصطلحات المعروفة في كتاب «الإبانة». بالنسبة لابن عساكر، انظر تبيين ١٥٢،١٦-١٦٣،٢، المقابلة للإبانة، طبعة حيدر آباد ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ص ١-١٠. بالنسبة لابن تيمية، انظر على وجه الخصوص الرسالة الحموية الكبرى، في مجموعة الرسائل الكبرى، القاهرة، ١٣٢٣، ج ١، ص ٤٤٧،٢٠-٤٥٢، ٦، حيث يتم الاستشهاد أو تلخيص بعناوين الفصول، الصفحات ٥،١٦ إلى ٤٠،٢٤ من نفس الطبعة. أمَّا فيما يتعلق برسالة استحسان الخوض، التي شكَّك في أصالتها المقدسي في مقاله: «الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي»، الجزء الثاني، دراسات إسلامية XVIII/ ١٩٦٣م، فإن إعادة نشرها بالكامل، تحت عنوانها واسمها الحقيقي، في كتاب «الغُنْيَة» للأنصاري، كافية على ما يبدو للفصل في هذه القضية.

(*) لا نعتقد ذلك؛ لأن بعض هذه المؤلفات ذُكِرَ إجمالًا في قائمة ابن فورك التي نقلها عنه ابن عساكر، على لسان ابن فورك بقوله: «هذه هي أسامي كتبه التي أَلَّفها إلى سنة عشرين وثلاث مئة، سوى أماليه على الناس، والجوابات المتفرقة عن المسائل الواردات من الجهات المختلفة، وسوى ما أملى على الناس مما لم يذكر أساميه هنا». (تبيين كذب المفتري، ص٢٨٧)، كما نلفت الانتباه إلى أن كتاب «الإبانة» - على وجه الخصوص - وإن لم يرد في القائمة السابقة فإنه نُسِبَ إليه مِنْ قِبَل بعض المتقدمين مثل: الحافظ أبي عثمان الصابوني (ت:٤٤٩هـ)، والحافظ البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، وابن عساكر (ت:٥٧١هـ)، والحافظ أبي العباس العراقي (ت:٨٠٦هـ)، وغيرهم. (ينظر: نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى أبي الحسن الأشعري، وهبي سليمان غاوجي، ص٧-٨، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان).

مما يقودنا إلى الاعتقاد بأن المؤلف أو تلميذه، كانا يَعُدَّانها ذات أهمية ثانوية، أو أنها لا تمثل مواقفه الحقيقية، كما يبدو أن هذا الأمر بالفعل قد تم بالنسبة لكتاب «الإبانة»، الذي يمثل عملاً ظرفيًّا كتبه «الأشعري» بهدف كسب وُدِّ الحنابلة(*)، ومن بين المؤلفات الأخرى يتبقى لدينا كتابان هما «المقالات»، الذي لا يمكننا أن نستخلص منه فهم المذهب الخاص للمؤلف، الذي لا يُذكر فيه إلَّا في إشارات طفيفة[٢]. وعلى هذا يتبقى لدينا بشكل أساسيٍّ كتاب «اللُّمع» الذي نشره وترجمه «مكارثي»، والذي يعد بكل تأكيد عملاً أساسيًّا ذُكِرَ في بداية القائمة القصيرة للفهرست[٣]، وبين المؤلفات الأولى في قائمة الأشعري[٤]؛ وقد ردَّ عليه المتكلم المعتزلي الشهير «عبد الجبَّار» في كتابه «نقض اللُّمع»[٥] وقد علَّق عليه «الباقلاني»[٦]

(*) احتمالٌ بعيد؛ إذ من غير المُتَصوَّر لمتكلمٍ بقدر الأشعري، فارق مذهبه وجهر بذلك، أن يُسَطِّر كتابًا في العقائد، يخالف بها معتقده لكسب وُدِّ فريقٍ بعينه. وقد سبق بعض الحنابلة «جيماريه» بهذا القول؛ كالأهوازي، والقاضي أبو يعلى، اللذين ادعيا بأنه - أي الأشعري - ألَّفه تقية للحنابلة، وأن الحنابلة لم يقبلوه منه. لكنا نلفت النظر إلى أن بعض الباحثين قد أبدى احتمالًا معقولًا بأن يكون قد أضيفت أشياء لـ «الإبانة» ليست من كلام الأشعري، ومع قيام هذا الاحتمال لا يبقى لكلام «جيماريه» وسابقيه من الحنابلة وجه يرجح ما ذهبوا إليه.

(٢) على سبيل المثال: انضمامه إلى عقيدة أصحاب الحديث (٢٩٧،٧-٩)، ونظريته المتعلقة بأفعال العباد، تحت غطاء أهل الحق (ص - ٥٣٨ - سطر ١٦).

(٣) طبعة: ر. تاغدود، طهران، ١٣٩١/ ١٣٥٠/ ١٩٧١، ١١، ٢٣١.

(٤) التبيين ص ١٣٠، أسطر ٦ - ٨، رقم ١١ - ١٣ مكارثي.

(٥) راجع : المغني، ج VI ص ٧١ س ١٢، وج VII ص ٥٩ س ١٢ و ١٤٨ س ١٠، وج VIII ص ٣٢ س ٢٠، وج XI ص ٤٥٤ س ٢٠، وج XXb ص ٢٥٨ س ١٢. وراجع أيضًا: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٢٥ س ٣، والمجموع في المحيط لابن مَتّويه، طبعة هوبين ج I، ص ٣٥١ س ١٤. وتجدر الإشارة إلى أن عبد الجبَّار كان أشعريًّا قبل أن يصبح معتزليًّا.

(٦) شرح اللُّمع، راجع: ترجمة القاضي عياض، المشار إليها في الطبعة المصرية لكتاب التمهيد، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ص ٢٥٠،٩ و ٢٥٧،٦؛ وكذلك كتاب الشامل، للجويني، طبعة الإسكندرية، ١٩٦٩م، ص١٢٣،١٢ و ١٩٢،٢. ومن المتفق عليه أن شرح اللمع هذا -كما أشار ريتشارد فرانك- هو الأساس الذي قام عليه كتاب الشامل. كما أن الباقلاني هو أيضًا مؤلف كتاب نقض النقض (راجع الشامل ١٠٩،٤؛ ١٥٩،٥؛ ٢٣٣،٣؛ إلخ) الذي هو في الواقع ردٌّ على نقض اللُّمع لعبد الجبَّار، كما هو مذكور صراحة في الهداية (الجزء المخطوط من الأزهر، ٣٠أ ١٣-١٤ و١٢٢ ب ١٧-١٨).

و«ابن فورك» أيضًا [1] ويمثل توسعًا مهمًّا (انطلاقة مهمة) لكتاب «الشامل» للجويني، ردًّا على هجمات المعتزلة (عبد الجبَّار على الأرجح) [2]. ومع ذلك مهما كانت قيمته، فإن كتاب «اللُّمع» هو عملٌ صغيرٌ نسبيًّا [3]، وإلى جانب ذلك يقتصر محتواه على الأسئلة الأساسية لقضايا علم الكلام: إثبات وجود الله، صفاته، رؤيته، أفعال العباد، مشكلة العدل الإلهي (التعديل والتجوير)، تعريف الإيمان، السمعيات والغيبيات، مشكلة الإمامة. وينطبق الشيء نفسه أيضًا على «الإبانة» و«رسالة إلى أهل الثغر».

نعلم جيِّدًا أنه على غرار خصوم الأشاعرة - أصحاب المعتزلة سابقًا - وكما سيستخدمه بدوره العديد من تلاميذه (وفي المقام الأول الأئمة الثلاثة: الباقلاني-أبو إسحاق-ابن فورك)، فإن الأشعري، بصفته متكلمًا حقيقيًّا، لم يقتصر تفكيره على هذه الإشكالات الأساسية، بل امتد إلى مجمل علم الكلام، ولا سيما ما كان يُطلق عليه في ذلك الوقت «دقيق أو لطيف الكلام»، وهي القضايا «الدقيقة»، التي تكون عمومًا ذات طابعٍ فلسفي، على هامش هذه القضايا الأساسية، والتي تعد موضوعًا أساسيًّا - من بين عدة أمور أخرى - للجزء الثاني من كتاب «المقالات»، مثل: الجوهر، الذرَّة، الجسم، الحوادث [4]، الإنسان... إلخ وكذلك نظرية المعرفة [5]، قواعد التعريف (الحد) [6]، فن الجدل

(١) شرح اللُّمع، انظر كتاب الغُنْيَة لأبي القاسم الأنصاري (راجع الملاحظة ٥) ص ٧٤ ب ٢١؛ ص ٧٧ أ ١٢؛ ص ١٢٠ ب ٢؛ ص ١٢١ ب ١٦. وأيضًا، شرح الإرشاد، مخطوط جامعة برنستون، ELS ٦٣٤، الذي ينقل اقتباسًا طويلًا من شرح اللُّمع هذا (ص ٩٢ أ ١٢-٩٣ أ ١٥).

(٢) الشامل ٢٤٥ - ٢٥١ وأيضا ٢٧٢ - ٢٨٧.

(٣) ربما نكون بصدد النسخة القصيرة من الكتاب «اللُّمع الصغير».

(٤) راجع: البغدادي، أصول الدين ٤٠، ١١-١٤؛ ٤١، ١٧ وما بعدها؛ ٤٥، ١٨ وما بعدها؛ ٥٦، ١١-١٥. الجويني، الشامل ٤٥٥-٤٥٨ (فيما يتعلق بالمجاورة والمُمَاسَة). والأنصاري، الغُنْيَة ٤٠ أ، سطر ١.

(٥) راجع: البغدادي، أصول أ ص ١٠، أسطر ٦ - ٧.

(٦) راجع: الشامل ٣٤٥، ١١ - الغنية ٦٠ أ، سطر ٢٢.

(أدب الجدل)[1]. وكذلك فيما يتعلق بالقضايا العقائدية الكبرىٰ، نجد أنه كان يسير علىٰ غرار أسلافه من المعتزلة في معظمها، وفي ما سيقلده فيه تلاميذه من بعده[2]، وقد اختلف موقفه[3] علىٰ مرِّ السنين، ومن ثَمَّ أصبح من الضروري أن ندرس أعماله الأخرىٰ كما ندرس كتاب «اللُّمع»، حتىٰ نتمكن من فهم وجهات نظره بشكلٍ كامل.

ومن بين هذه المؤلفات الأخرىٰ للأشعري التي وصلت إلينا، كتاب «الموجز»، الذي عدَّهُ «أبو اليسر البزدوي الحنفي» عمله الذي يمثله خير تمثيل[4]، حيث ذكره الأشعري بنفسه في الموضع الثاني من سيرته في كتاب «العُمَد»[5]، كما ورد ذكره أيضًا في الموضع الثاني من كتاب «الفهرست» بعد كتاب «اللُّمع»[6]، وقد نقضه المعتزلي «أبو عبد الله البصري»، وهو أحد أئمة عبد الجبَّار[7]، كما أنه يعد أحد المؤلفات التي اعتاد «ابن تيمية» أن يذكرها

(١) راجع: أرقام ٣٠ و٦٨ من السيرة الذاتية لمكارثي.

(٢) وهكذا، فإن الباقلاني - فيما نرى وفي مواضع عديدة - كان يتردد بين أمرين، راجع: الغُنْيَة ٢٧ أ ٢٢؛ ٥٣ أ ١٦-١٧؛ ٥٩ أ ٩؛ ٥٩ ب ٧؛ ٧٤ ب ١١؛ ٩٠ أ ٢٢؛ ٩٧ أ ٢٥؛ ٩٩ ب ١٨؛ ١٠٦ أ ٢١-٢٢؛ ١٢٠ أ ١٩ وما بعدها؛ ١٤٣ أ ٧ وما بعدها.

(٣) انظر، على سبيل المثال، أصول ١١٤،١٧ (حول الإسم والمسمى)، والشامل ٢٩٠،١٢ (حول توصيف المشابه)، والشهرستاني، الملل، طبعة بدران، ١٦٤،١٠ (حول طبيعة الرؤية)؛ والآمدي!، أبكار الأفكار، مخطوط آيا صوفيا ٢١٦٥، ١١٢أ ٥-٨ (حول صفة البقاء)؛ II ٣ (حول معنى صفة الوجه)؛ ١٩٣ب ٢٢ (حول مسألة تكليف ما لا يطاق)، ١٩٧أ ٢٠ (حول مسألة ما إذا كان الله يمنح المشركين الذين يصرّون على الكفر بعضًا من النعم الزمنية في هذه الحياة)؛ ٢٤٥ب ١٠ (إذا كان العجز يتعلق بالوجود أو بالعدم).

(٤) راجع أصول الدين ١،٢-٢، وأيضا التبيين ١٣٩، سطر ٢٠. وجدت أيضًا لأبي الحسن الأشعري العديد من الكتب حول هذا العلم (أي علم التوحيد) يقترب عددها من مائتين، ولكن كتاب الموجز الكبير يُقدم شرحًا شاملاً (يأتي على) كل ما هو في كتبه.

(٥) راجع التبيين ١٢٩، سطر ٤ - ٨.

(٦) راجع الملاحظة رقم ٩.

(٧) راجع ابن متّويه، المجموع، طبعة هوبين، ص ٣٥٩ أسطر ٢٠ - ٢١، وأيضا الجشمي شرح العيون، طبعة ف سيد، وفضل الاعتزال، تونس ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م، ص ٣٧٢، أسطر ١ - ٢.

عند حديثه عن الأشعري[١]. وأيضًا كتاب «إيضاح البرهان»، الذي يعد بمثابة مقدمة أو مدخل لكتاب «الموجز» بناءً علىٰ رأي مؤلفه، وأيضًا كتاب «اللُّمع» في نسخته الطويلة، يستخدمه أيضًا مدخلًا أو مقدمةً[٢]، وقد ذكره أيضًا في القائمة الموجزة من الفهرست، وقد ردَّ عليه أحد أئمة «عبد الجبَّار»، وهو «أبو إسحاق بن عيَّاش»[٣]. ويوجد أيضًا «النوادر» (رقم ٤٣ لمكارثي) الذي يبحث تحديدًا في دقائق الكلام، التي سبق لنا أن تحدثنا عنها، وكذلك «التفسير» الذي عرفنا منه فقط المقدمة التي ذكرها ابن عساكر[٤].

ومما يُثِير الدهشة[٥] في الحقيقة أننا نتساءل: كيف لشخصية علىٰ هذا القدر من الأهمية، أن تظل علومه منتشرة ومتناقلة عبر سلسلة طويلة من التلاميذ، وحتىٰ يومنا هذا من خلال مناهج «الأشعرية الثابتة»[٦]، التي تمَّ الحفاظ علىٰ القليل جدًّا من تراث مؤلفها[٧]؟ هل كان ذلك فقط لأنه في البداية - علىٰ الرغم من شهرته الشخصية - لم يكن لكتبه انتشار واسع، ولم تكن معروفة إلَّا في البصرة وبغداد؟ وبالتأكيد ليس الحال هكذا؛ حيث يشير «ابن فورك» فيما أورده «ابن عساكر» أنه بعد عام ٣٠٠

(١) راجع : منهاج السنة، الطبعة القاهرية، سنة ١٣٢٢هـ، المجلد الأول، ص ٢٠٤ سطر ٢٣، المجلد الثالث، ص ٩٠ سطر ٢٠-٢١، وبيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، على هامش منهاج السنة، المجلد الثاني ص ٩ سطر ١٨، وكتاب الإيمان، القاهرة، سنة ١٣٢٥هـ، ص ٨١ سطر ١٣-١٦، وتفسير سورة النور، القاهرة، سنة ١٣٤٣هـ، ص ١١٤، سطر ٨.

(٢) راجع: التبيان، ص ١٣٠ سطر ٣-١٢. وكتاب اللُّمع الصغير كان في حد ذاته مقدمة للُّمع الكبير، راجع المصدر السابق، ص ١٣.

(٣) راجع : الفهرست، طبعة تاغدود، ص ٢٢١، أسطر ١٤ - ١٥.

(٤) راجع: التبيان، ص ١٣٦، سطر ١٤.

(٥) أحاول هنا الإجابة على السؤال الذي طرحه عليَّ (جوزيف فان إس) في طوكيو.

(٦) حتى أستعيد الصيغة الرائعة التي ذكرها جارديه -وقنواتي، في كتاب (مقدمة في علم الكلام الإسلامي)، باريس، ١٩٤٨م، ١٦٩.

(٧) لنتذكر أن كتاب «اللُّمع» نفسه لم يكن معروفًا لنا حتى الآن إلاَّ من خلال مخطوطة واحدة، وهي مخطوطة الجامعة الأمريكية في بيروت (وقد كانت مخطوطة المتحف البريطاني، كما نعلم هي نسخة من هذا الكتاب).

هجرية (تاريخ تحول الأشعري)، انتشرت كتب الأشعري[1]. ويروي ابن فورك نفسه أيضًا أن رجلاً أشعريًا من «شيراز» قد قَدِمَ إلىٰ «البصرة» لنَسْخ عدد كبير من مؤلفات الشيخ، منها كتاب كان يقارب الأربعين جزءًا[2]، بينما يؤكد «أبو منصور البغدادي» (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م) أنَّ الأشعري قد «ملأ الدنيا بكتبه»[3]، وهناك شهادة أخرىٰ - ينقلها ابن عساكر - بأنَّ مؤلفات «الأشعري» كانت معروفة ومشهورة في الآفاق في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، إضافة إلىٰ أنها كانت تُقرأ بكثرة[4]. ومن المؤكد أن كل هذه الأدلة موضع شك، نظرًا لأنها صادرة عن علماء ينتسبون للمذهب الأشعري، والمهتمين بتضخيم سمعة «إمامهم»، إلَّا أننا نجد أن «أبا اليسر البزدوي» (ت ٤٩٣هـ/ ١٠٩٩م)، الحنفي، من بلاد ما وراء النهر، كان يعرف كتب الأشعري جيدًا بالفعل، وذكر: إنه أحصىٰ ما يقرب من مائتي كتاب، وخاصَّة كتابه «الموجز»[5]، وكذلك أيضًا «أبو المعين النسفي» (ت ٥٠٨هـ/ ١١١٤م)، الحنفي الآخر من بلاد ما وراء النهر، ذكر ذلك في كتاب «النوادر»[6] وكتاب «نقض أوائل الأدلّة»[7]، ونجد أيضًا في المقابل، وتحديدًا في الجهة الأخرىٰ من دار الإسلام، يشير «ابن حزم» (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م) إلىٰ ذلك في «المجالس»[8].

---

(١) التبيين، ص ١٢٧، سطر ١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٨، أسطر ١٠ - ١٢.

(٣) أصول، ص ٣١٠، أسطر ١ - ٢.

(٤) أبو القاسم القشيري (المرجع السابق ص ١١٢، سطر ١)، والمالكي أبو عبد الله الكلاعي الميروفي (المرجع السابق، ص ١١٨، سطر ١ - ٢)، والقاضي أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك (المرجع السابق ص ١٤١، سطر ١٧).

(٥) أصول الدين، ص ٢، سطر ١، ص ٢٦٤، سطر ١.

(٦) التبصرة (مخطوط)، القاهرة، دار الكتب، علم الكلام، ٤٢، لوحة ٣٥ ب، أسطر ٥ - ٧.

(٧) نفس المصدر، ٢٦٤ب، أسطر ٦-٧ و٣٤١ب أسطر ١٤-١٥؛ رقم ١٧ في السيرة الذاتية التي قدَّمها مكارثي. راجع : مقالتي «حول المسائل الغامضة من كتاب «التبيين» لابن عساكر»، دراسات إسلامية XLVII/ ١٩..

(٨) كتاب «الفِصَل» الجزء الرابع، ص ٢٠٧، أسطر ١٣-١٤. هذه المجالس يمكن معرفتها من خلال الكتاب المسمى «المسائل المنثورة البغدادية» (التبيين ص ١٣٢،١٥ - ١٦؛ رقم ٤٠ لمكارثي)، ويُعرف أيضًا باسم «الأمالي» (قارن كتاب الشامل ٤٢٣،٩-١١ و٥٧٤،١٣-١٤ مع كتاب المُجَرَّد ١٠ ب، من ١٠ - ١٢).

هل حدث تدميرٌ متعمَّد في وقتٍ ما أو آخر، بمبادرة من السلطة القائمة أو من خلال رضائها عن ذلك؟ هذا ليس مستحيلًا فمن المعروف أنَّ السلاطين السلاجقة الذين كانوا شديدي التعلق بالمذهب الحنفي لم يكن لديهم أبدًا الكثير من الود والتعاطف تجاه المدرسة الأشعرية، التي تعد مرتبطة بالمذهب الشافعي، حتىٰ إن بعضهم اضطهدها بشكل ممنهج، وهكذا فعل «طغرل بك» في خراسان حوالي (٤٤٥ هـ/ ١٠٥٣ م)[١]، ثم «مسعود بن محمد» في العراق بعد ذلك بقرن[٢]؛ فهاتان الفترتان كان الأشعري فيهما هدفًا للاعتداءات العامة، وقد سُجِنَ أتباع الأشاعرة أو نُفُوا، وفي ٥٣٨ هـ/ ١١٤٣ م محا السلطان «مسعود» اسم الأشعري المنقوش علىٰ جدار المدرسة النظّامية في بغداد[٣]، وعلىٰ الرغم من عدم ذكر ذلك فإنه من اليسير أن نتقبل القول بأنه ربما قد صدر الأمر في نفس الوقت بإخفاء مؤلفات الأشعري ومدرسته التي كانت تحتفظ بها، بل وربما دُمِّرت.

بالطبع هذه ليست سوىٰ حلقتين قصيرتين نسبيًّا، ولا يفوتنا أن نشير إلىٰ الدعم الرسمي الذي استفاد منه الأشاعرة في نفس الفترة، سواء في خراسان أو في العراق، من جانب الوزير نظام الملك، وفي سوريا ومصر، وكذلك من جانب «نور الدين»[٤]،

ثم «صلاح الدين»[٥]. وقد قوبل «الأشعري» بمعارضات قوية حتىٰ مع وجود الدعم من السلطة؛ معارضات كان من الممكن أن تؤدي مرة

---

(١) راجع التبيين ١٠٨، ٣ وما بعدها؛ آلارد، الصفات الإلهية ٣٤٤-٣٥٠؛ مادلونج : <انتشار الماتريدية والأتراك>؟، أعمال المؤتمر الرابع للدراسات العربية والإسلامية، ليدن، ١٩٧١م، ١٢٩-١٣٠.

(٢) راجع : مادلونج، المصدر السابق، ١٣١ - ١٣٧.

(٣) ابن الجوزي، كتاب المنتظم، ج ١٠، ص ١٠٧، أسطر ٢٢ - ٢٤.

(٤) الذي كان له باع طويل في مجال السياسة الدينية هو ابن عساكر، مؤلف كتاب «التبيين». راجع إلياسيف، EI2 III 736b.

(٥) راجع شهادة المقريزي - المبالغة دون شك - وهو نفسه أشعري، في كتاب «الخطط»، القاهرة، ١٣٢٥، المجلد الرابع، ١٨،٤٦-٢١؛ ٢٦،٤٨-٢٧؛ ١٣s،١٦١؛ ٣s،١٨٥.

أخرى إلى استبعاد مؤلفات المدرسة الأشعرية، أو القضاء عليها تمامًا. ولقد أظهر «المقدسي» بوضوح مدى هشاشة ما يُسَمَّى بـ «الانتصار» للأشعرية منذ «نظام الملك»، ومدى قوة المقاومة التي عارضها الإسلام التقليدي في بغداد[1]، ولا سيما في دمشق، وإلَّا فكما أشار «المقدسي»، فإن الخطابات المتتالية لـ «ابن عساكر» في (التبيين)، ثم «السبكي» في (طبقات الشافعية)، لن يكون لها أي مبرر[2]؛ لذلك لا يمكننا أن نستبعد إمكانية اختفاء عدد كبير من مؤلفات الأشعري بصفة نهائية، وذلك بسبب علماء الدين الذين شغلوا المناصب، وأيضًا المسئولين عن المكتبات، الذين كانوا يعادون المذهب الأشعري.

ومع ذلك فإنني أعتقد أن السابقين من الأشاعرة والمسئولين الحقيقيين عن اختفاء مؤلفات الأشعري[3] هم الأشاعرة أنفسهم؛ حيث إنهم لم يهتموا بالحفاظ عليها بكل بساطة، وقد يبدو ذلك مفاجئًا[*]، إلا أنني أعتقد أن هناك عدة عوامل أسهمت في ذلك.

أولاً: وضع الأشعري نفسه داخل المدرسة الأشعرية؛ حيث لا توجد علاقة بين الأشعري والأشاعرة - ربما باستثناء ما تمَّ في الأجيال الأولى؛ فهي

---

(١) راجع المقدسي، «المؤسسات الإسلامية للتعليم في بغداد القرن الحادي عشر»، المنشورة في مجلة الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد ٢٤/ ١٩٦١، وأيضًا «الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي»، الجزء الأول، المنشورة في مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد ١٧/ ١٩٦٢م.

(٢) الأشعري والأشعرية، ص ١٨٠.

(٣) ربما يُظن ذلك، ونأمل أن يكون حكمنا غير قطعي؛ فلا تزال المكتبات العامة والخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعيدة عن الكشف عن جميع أسرارها.

(*) ربما لا نوافق «جيماريه» على تحميل علماء الأشاعرة الوزر الأكبر لفقدان تراث الأشعري؛ كيف وقد ذكر قبل ذلك بكلمات يسيرة في (ص١٧) وجود عداوة للأشعري من سلاطين، وعلماء دين، ومسئولين عن المكتبات، وعليه فإن هذه الأمور مجتمعة قد أسهمت في ضياع ما سطَّره الأشعري.

تُشْبه العلاقة بين «القديس توما» و«أتباعه» علىٰ سبيل المثال، أو بين «مُنَظِّرٍ ماركسي» و«ماركس»؛ فلم تُبْنَ أفكار أتباع الأشعري - كما هو الحال عند هؤلاء - علىٰ تأمل مستمر وتفسير لمؤلفات الإمام(*).

فالأشعرية هي في الأساس - مثل المعتزلة - مدرسة فكرية ومجموعة من الأتباع، وفئة من المتكلمين المتساوين في الفضل، ويقوم الأشعري علىٰ رأسها، وهو الأعلىٰ مرتبة فيها، ومعنىٰ أن تكون أشعريًّا أن تنتسب إلىٰ كيانٍ عقديٍّ معين، به بعض المبادئ الكبرىٰ التي يمثل الأشعري رمزها؛ كحقيقة الصفات الجوهرية، والقول بعدم خلق القرآن، وخلق أفعال العباد، وحقيقة القول بـ «اكتسابها»، وإمكان رؤية الله، إلخ، وكذلك مشروعية علم الكلام، خلافًا للحنابلة والظاهرية.

أمَّا بالنسبة لتفاصيل العقائد فلا يمثل «الأشعري» بعد ذلك سوىٰ وجهة نظر من بين وجهات نظرٍ أخرىٰ، كما يتضح ذلك بسهولة عند قراءة «الموسوعات» الأشعرية في كل عصر، كما ورد في (الأصول للبغدادي، والشامل للجويني، والغُنية لأبي القاسم الأنصاري، والأبكار للآمدي، والمواقف للإيجي.. إلخ) فيقولون في هذه المسألة: يقول الشيخ، أي: «أبو الحسن» ..، لكنَّ القاضي «أبا بكر الباقلاني» يقول هذا، والأستاذ أبو إسحاق أي «الإسفراييني» يقول شيئًا آخر، والأستاذ أبو بكر (ابن فورك) يقول شيئًا آخر، ثم يكون للإمام «أبي المعالي الجويني» موقفه الخاص، ثم بعد ذلك نجد الإمام «فخر الدين الرَّازي». فهل سيكون للأشعري امتيازٌ مُعَيَّن علىٰ الأقل كونه الأكثر ذكرًا لديهم؟ لا: بل «الباقلاني» يتجاوزه بشكلٍ عام، من حيث عدد الإحالات، حتىٰ إن بعض المؤلفين الأشاعرة في العصور الأولىٰ

(*) هذا قياس مع الفارق؛ لأن الإمام الأشعري لم ينشئ مذهبًا جديدًا، بل هو مقرر لمذاهب السلف، فضلًا عن أن العقائد لا تُبنى على التقليد، كما هو مقرر في كتب السادة الأشاعرة..

لا يذكرون حتىٰ اسمه تقريبًا هكذا علىٰ وجه التحديد(*)؛ فالباقلاني ـ الذي كان يُسَمِّي نفسه «الأشعري» أيضًا(٢) ـ لايمكننا الجزم بشكلٍ قاطع بأنه تاريخيًّا أول من اتبع المذهب الأشعري، فهناك علماء الكلام السابقون؛ من أمثال: «ابن كُلَّاب»، و«القَلانِسِي»، ممن يُطلق عليهم أيضًا: «من أصحابنا»، و«من أئمتنا»(٣)، ولذلك فمن المعلوم أنَّ الأشاعرة لم يتنبَّهوا في هذه الظروف إلىٰ ضرورة حفظ تراث الأشعري والعناية به دون غيره من أئمة المذهب.

وهناك عاملٌ آخر، وهو علىٰ الأرجح يتعلق بطريقة نقل المذهب؛ ففي وقت مبكر جدًّا، ولأغراض التعليم، صُنِّفت الموسوعات الكلامية، فكان أول مثال مكتمل لها هو كتاب «الشامل» للجويني، وقد احتوت هذه الموسوعة علىٰ

(*) كلام المؤلف هنا فيه نظر؛ لأنه جرت عادة الأشاعرة في كتبهم أن يُصَدِّروا مقالاتهم الكلامية بذكر رأي الإمام الأشعري أولًا إن كان رأيه في المسألة يخالف رأي صاحب التصنيف في نفس المسألة، وقد يُقَدِّمون عليه ابن كُلَّاب وغيره من السابقين عليه إن كان لهم أيضًا رأيٌ في المسألة المطروحة، ثم يُثَنُّون بذكر آراء أعلام المذهب كما نجد ذلك عند الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه «أصول الدين»، وعليه فالأمر معتمد على: هل له ـ أي الأشعري ـ رأي في المسألة المطروحة يخالف به صاحب التصنيف؟.

(٢) على الأقل في المؤلفات المعروفة لي حاليًا: لا أراه يستشهد بالأشعري إلَّا في «إعجاز القرآن» (٤ مرات) وفي «الهداية» (منشورات الأزهر، مرة واحدة). ومثال آخر: عند أبي بكر الفوركي (ت ٤٧٨/ ١٠٨٦) في كتابه «النظامي» (المخطوطة السليمانية)؛ حيث إن الأسماء الوحيدة المذكورة هي أسماء أبيه وجده أبي بكر بن فورك، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني. وكذلك في نفس العصر، أبو المظفر الإسفراييني (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧٨م)، في كتابه «التبصير» (طبعة الكوثري، القاهرة، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م)، وقد ذكر اسم الأشعري مرة واحدة عند الحديث عن أبي علي الجُبَّائي (٢٢ : ١٥)، عندما امتدح مؤلفات أهل السنة، في كتاب أصول الدين (١١٨، سطر ٢٥)، فالمؤلف لم يذكر لفظة الأشعري، لكنه بدأ بالباقلاني، ثم خصصَّ جزءًا كبيرًا للحديث عن أبي إسحاق الإسفراييني، وآخر للحديث عن ابن فورك، إلخ.

(٣) أو بتوضيح أكثر (من متقدمي أصحابنا)، راجع: الغُنية: ٨٣ ب ٥؛ ١٣٩ أ ٨؛ ٢٢٨ ب ١٥؛ ٢٢٩ أ ٢؛ ٢٤٦ ب ١٣. كتاب الأبكار ١، ٨٩ ب ٣؛ ٩٤ ب ١٥؛ ١١٤ ب ١٧؛ ١٢٤ ب ١٠؛ ١٢٥ ب ٤؛ ١٤٠ ب ١٠، وصولًا إلى ابن تيمية عندما يتحدَّث عن (الكُلَّابية) بدلًا من (الأشعرية)، راجع على سبيل المثال تفسير سورة الإخلاص، ط القاهرة ١٣٢٣هـ، ص٧١، أسطر ٢٤ - ٢٥، فيما يتعلق بالجويني.

ملخصات لمواقف الأئمة، واختلاف آرائهم ربما، مع وجود بعض الإحالات المرجعية (في كتاب كذا، قال فلان كذا وكذا، ولكن في كتاب آخر قال كذا)، ومن الواضح أنه قد جرت العادة علىٰ الاكتفاء بهذه المعلومات والمرويات، مما جعل الرجوع إلىٰ المصادر غير ذي فائدة، وقد كان هناك رهانٌ كبيرٌ علىٰ أنَّ «الجويني» كان يُعيِد إنتاج بعض التعريفات السابقة المتعلقة بالمذهب الأشعري من «الباقِلاني» أو «ابن فورك»، كما ظهرت هذه المعلومات لاحقًا عند الأنصاري، ثم «الشهرستاني»، ثم «الرَّازي»، ثم «الآمدي»، ثم «الإيجي»؛ نجد «الأنصاري» يحتفظ ببعض المراجع لكتب الشيخ[1]، لكن من المرجح أنه استمد معظمها من مؤلفات الجويني، فكتاب «الغُنية» مثل «شرح الإرشاد» الذي هو تقليدٌ شبه منهجي لكتاب «الشامل»، إلَّا أننا لم نعد نجده عند الأشاعرة المتأخرين، وفي زمن «الإيجي» كان يجب الرجوع إلىٰ مؤلفات «ابن تيمية» - وهو غير أشعري - وذلك للعثور علىٰ اقتباسات من أعمال الأشعري[2]

(١) في كتاب الغنية: «أجوبة المصريات» (مكارثي رقم ٥٥) صفحة ٧٤ ب، سطر ٧. «الآمالي» صفحة ١٩١ أ، سطر ٩. «الإيضاح» صفحة ٢٥ أ، سطر ١٧؛ صفحة ١٠٩ أ، سطر ٢٠؛ صفحة ٢٣٤ أ، سطر ١٦. «اللُّمع» صفحة ٢٠ ب، سطر ١٦؛ صفحة ٢٣ ب، سطر ٥. «مقالات الإسلاميين» صفحة ٢٣٤ ب، سطر ٦-٧. «المُوجز» صفحة ١٤٢ أ، سطر ٢٠؛ صفحة ٢٣٤ أ، سطر ١٧. «النوادر» صفحة ٢٣٤ أ، سطر ٢٠ و٢٤. وفي «شرح الإرشاد» (ما تبقى في مخطوط برنستون): «أجوبة المصريات» صفحة ٨٧ ب، سطر ١٧. « الإيضاح» صفحة ١٦٥ ب، سطر ١٨. كما تجدر الإشارة إلى أننا نجد في كتاب «الغُنية» النص الكامل لرسالة «الحث على البحث».

(٢) بخلاف كتابي: «الإبانة» و«الموجز»، السابق ذكرهما، فإن كتاب «مقالات الإسلاميين» بالتأكيد قد نال من التقدير مرتبة عالية؛ حيث إنه قد استعاد بعض الفقرات المطولة (خاصة من «التسعينية» التي ربما لم يشر إليها ريتر)، وكتاب «اللُّمع» (مجموع التفسير، ط بومباي ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م، ص ٢٠٨ سطر ١٥، ٣٧٣، سطر ١٥، ٣٨٦ سطر ٤) وكتاب رسالة إلى أهل الثغر (كتاب المنهاج ١، ص ٨٣، سطر ٧، وكتاب بيان الموافقة ٢ ص ٥١، سطر ٢، ص ٩٦، سطر ٢٧ - ٢٨، ومجموع التفسير (ص ٣٧٣، سطر ١٥). وأيضًا فإن كتاب (مقالات غير الإسلاميين) (مكارثي رقم ١٩) يسمى أيضًا بكتاب المقالات الكبير (المنهاج جزء ١، ص ٢٠٤، سطر ٢٣، وجزء ٣، ص ٧٢، أسطر ٣ -٤، وكتاب بيان الموافقة ١، ص ٨٨ سطر ٣٨ -٣٩، وكتاب الرد على المنطقيين، ط بومباي ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩م، ص ٣٣٤، أسطر ١٤ -١٦).

- من المصدر الأول، ويلاحظ «ابن تيمية» أن الرازي كان يستمد معلوماته من كتب الجويني؛ مثل «الشامل»، وبعض رسائل «الباقِلاني»، و«الشهرستاني»، لكن من الواضح أنه لم يقرأ أيًّا من أعمال السابقين؛ كـ «الأشعري»، و«ابن كُلاَّب»، كما أنه فيما يتعلق بالمعتزلة قد تجاهل كتب السابقين من المعتزلة؛ مثل مؤلفات: «عبد الجبَّار»، و«أبي الحسين البصري»[1](*).

يظهر لنا هنا عاملٌ ثالث، وهوبالتأكيد العامل الحاسم، فالأشعرية ليست فقط عقيدة جماعية، بل هي مذهبٌ وعقيدةٌ متطورة(*)؛ فعلم الكلام عند الجويني ليس هو علم الكلام عند الأشعري، وهو عند «الرَّازي» غيره عند «الجويني»، وهناك حقيقة أساسيَّة في هذا الصدد؛ هي دخول أفكار «ابن سينا» بقوة إلىٰ لغة المتكلمين وإشكالاتهم[4]، ومن المفهوم أنه بمرور الزمن أصبح خطاب «الأشعري» شيئًا فشيئًا متجاوَزًا وقديمًا و«متقدمًا»؛ فعندما يتحدث «الرَّازي» عن الجوهر والذرَّة وغيرهما من القضايا، لا يذكر مواقف

---

(1) بيان الموافقة ج ٢، ص ٨١، سطر ١٧.

(*) لا نوافق جيماريه في رأيه بأن الرَّازي لم يطلع على كتب أبي الحسين البصري، كيف وأفرد الرَّازي حديثًا خاصًّا عن أبي الحسين في كتابه «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٥»، وأيضًا في كتابه الآخر «الرياض المونقة، ص٢٨٧» ، وغيرها من الآراء التي يذكرها له عرضًا في كتبه الأخرى.

(*) لعل المؤلف يقصد هنا اختلاف المناهج وطرق الاستدلال على مسائل العقيدة، وليس الاعتقاد، وإلَّا فالأشاعرة منذ إمامهم الأول متفقون على أغلب المسائل الأساسية في المذهب؛ مثل: إثبات صفات المعاني وأنها غير الذات، وإثبات صفة الكلام (النفسي) لله تعالى، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وإثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، وإثبات مسائل السمعيات المختلفة. نعم قد يختلفون في طرق إثبات حدوث العالم والاستدلال على وجود الله؛ إذ قد يسلك كل متكلم منهم طريقًا واستدلالًا مغايرًا، لكن ذلك لا يعد قطعًا اختلافًا في العقيدة، أو المبادئ الأساسية للمذهب الأشعري.

(٤) بدءًا من الشهرستاني، ثم الرَّازي، بدأ النقاش التقليدي بين الأشاعرة والمعتزلة في التحول تدريجيًّا إلى نقاش بين المتكلمين بشكل عام والفلاسفة (المعروفين أيضًا باسم الحكماء).

الأشعري، ويعد «ابن سينا»[1] بمثابة المرجع لديه، وهي ظاهرة عامة، لا تتعلق فقط بالأشعري أو الأشعرية؛ فمثلًا لم يبق أي شيء من أعمال «ابن كُلَّاب» أو «أبي إسحاق الإسفراييني»[2]، علىٰ الرغم من أن شهرتهما كانت تقارب شهرة «الباقِلاني» المعاصر لهما، وكان من بين المعتزلة المؤلفون المتأخرون من أمثال: «عبد الجبَّار»، «أبي رشيد»، «ابن مَتّويه»؛ حيث حُفِظَت مؤلفاتهم في المكتبات الزيدية أو القرَّائية[3]، كما لم يبق أي شيء من أعمال «الجُبَّائي»، ناهيك عن مؤلفين سابقين؛ مثل: «أبي الهُذيل» أو «النَّظَّام».

وإذا كانت أعمال الأشعري غير معروفة لنا بشكل جيد، فإننا لم نجد في الأدب الوسيط عرضًا منهجيًا لعقيدته، إضافة لذلك فقد احتفظ لنا القاضي أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك (ت: ٤٩٤هـ/ ١١٠٠ م) بمؤلفات ابن عساكر[4] -وهذا فيما يبدو هو المصدر شبه الوحيد الذي ذكره المستشرق مونتيجري واط W. M. Watt

---

(١) في المكتبة النموذجية التي أعدَّها القلقشندي (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي)، تقتصر الكتب الأشعرية على «كتاب المُحَصِّل» للرَّازي، و«الطوالع» للبيضاوي (مع شرح شمس الدين الأصفهاني). راجع: «ويل» Weil في كتابه «كلاسيكيات الكاتب المصري في القرن الخامس عشر» (دراسات إسلامية، ١٨/ ١٩٦٣م، ص٤٨): في كتاب «نظم الفرائد» للشيخ زاده (القرن الثاني عشر/ الثامن عشر)، تُعَدُّ الكتب الأشعرية الأكثر استشهادًا مثل كتاب «المواقف» للإيجي وشرحها للجرجاني، «شرح جوهرة التوحيد» لـ اللقاني، «تفسير الرَّازي»، «شرح أم البراهين» للسنوسي، وأقدم كتاب هو «الإرشاد» للجويني (استُشْهِدَ به ٣ مرَّات مقابل ٤١ مرَّة للمواقف وشرحها).

(٢) باستثناء كتاب (العقيدة) الذي أعدَّه «فرانك» للنشر.

(٣) القرَّائية: فرقة يهودية ظهرت في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، على يد عنان بن داود، وقد اقتصرت في آرائها على التوراة. ونبذت تعاليم التلمود، كما كانوا متأثرين بالمعتزلة في كثير من جوانب فكرهم حول قضايا الألوهية.

(٤) كتاب التبيين ص ١٤٩، سطر ٤ ترجمة في كتاب «العقيدة» لمكارثي، ص ١٧١٧٥ ، حول هوية هذه الشخصية، التي تم الخلط بينها لفترة طويلة مع الإمام أبي المعالي الجويني، راجع: كتاب «الصفات الإلهية» لألارد، ص٧٩، ملاحظة ١.

في موسوعة الإسلام[1] -بصورة موجزة ومُبسطة- وكان الهدف منها هو إظهار أن الأشعري قد اتبع المنهج الوسطي في جميع المسائل، وهو المنهج الصحيح، حيث ابتعد فيه عن التعطيل والتشبيه، والقدر والجبر، إلخ.- كما تفتقر تلك المؤلفات كذلك إلىٰ وجود بعض أطروحات الأشعري المميزة مثل القضايا المتعلقة بالتعديل، أو تعريف الإيمان. كما أن هناك أيضـًا فصل تناول كتاب الملل للشهرستاني[2] - إلا أنه من المستغرب أنه لم يرد ذكره عند جارديه وقنواتي، أو عند مكارثي، أو عند آلارد، أو واط؛ وهو فصل رائع وردت فيه كل المسائل الأساسية، لكنه لا يزال موجزًا للغاية؛ ويقتصر علىٰ القضايا الكبرىٰ لعلم الكلام، دون التعرض إلىٰ المسائل الدقيقة؛ في زمن المتأخرين (حيث كان الشهرستاني متأخراً عن الأشعري بقرنين)؛ كما أنه يخلو تمامًا من المراجع الببليوغرافية الكتابية؛ وأخيرًا فإنه يعد غير موثوق به دائمًا، حيث يُعرف عن الشهرستاني ميله إلىٰ إعادة توضيح العقائد التي يفسرها بطريقته ولغته الخاصة[*].

وبالتأكيد، فإن لدينا إلىٰ جانب ذلك بيانات (معطيات) عقائدية مستقلة، خاصة عند علماء الكلام من الأشاعرة (البغدادي، الجويني، أبي القاسم الأنصاري[4]، الآمدي)، وهناك أيضًا من مؤلفي المذهب الحنفي «البزدوي،

---

(١) راجع أيضًا مقدمة جارديه وقنواتي، ص٥٧-٥٩.

(٢) طبعة بدران، ص١٤٩-١٧٠. ترجمة فرنسية لكتاب «الملل» (قام بها كلا من ج. مونو وأنا: المجلد الأول) والتي من المقرر نشرها تحت رعاية اليونسكو.

(*) إن إعادة صياغة عقائد وآراء الأشعري بلغة الشهرستاني لا تفقدها مصداقيتها ولا تنفي وثوقيتها، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن الشهرستاني أشعري خبير بالمقالات، وبخاصة مقالات شيوخ مذهبه، وأيضًا مطابقتها لما ورد عند غيره من كتاب المقالات؛ كعبد القاهر البغدادي وغيره.

(٤) في غياب كتاب «الشامل» للجويني، الذي لم يتم العثور حتى الآن سوى على المجلد الأول منه، سيكون من المهم جدًّا نشر كتاب «الغنية» الذي يزخر بالمعلومات حول أفكار الأشاعرة الأوائل: الأشعري، الباقلاني، أبي إسحاق، ابن فُورَك. ولكن هذا عمل ضخم (نسخة المخطوطة في اسطنبول تزيد على ٥٠٠ صفحة بخط مكتوب بشكل كثيف للغاية)، كما أن الميكروفيلم الموجود بمعهد المخطوطات العربية ليس مشهورًا.

أبو المعين النسفي»، أو الحنبلي الجديد «ابن تيمية» - ومن الممكن أن يحسنوا معلوماتنا حول بعض القضايا، ولذا فإنه يجب أن يُبْدَأ في جمع هذه البيانات بشكلٍ منهجي - وهو ما لم يتم حتى الآن - فإنها بالتأكيد ستظل غير مكتملة.

على ضوء ما سبق، أعتقد أننا سنفهم بشكل أفضل فيما أظن الأهمية القصوى التي يمثلها نشر النص الذي سنناقشه الآن، وهو «مُجرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري»، لأبي بكر بن فُورَك (المتوفى عام ٤٠٦هـ/ ١٠١٥م)، وأخيرًا فإننا سنقدم مع هذا العمل عرضًا كاملًا ومُفَصَّلًا ومدعومًا بالمراجع لمواقف «الأشعري».

وتجدر الإشارة إلى أن معرفتنا بهذا الكتاب كانت بشكلٍ أساسيٍّ من خلال مخطوطة موجودة في المدينة المنورة، وقد ذكر هذه المخطوطة «سيزكين»[1] في كتابه، وتوجد المخطوطة في المجموعة الثرية جدًّا «عارف حكمت»، وتحمل رقم: ٢٥٣ (توحيد)[2]. وهذه المخطوطة متميزة من جميع الوجوه إذ نُسِخَت بشكلٍ واضحٍ وجميل، وسهلة القراءة تمامًا، وفي حالة حفظ ممتازة[3]، ويرجع تاريخها (بشكل واضح جدًّا) إلى عام ٤٦٠هـ/ ١٠٦٨م، وهو تاريخ قديم جدًّا بالنسبة لمخطوطة، كما تحتوي على (٣٣٠) صفحة من النص المكتوب والمُدَوَّن، بمعدل (٢١) سطرًا لكل صفحة (بالمقارنة بحوالي ٨٠ صفحة مطبوعة من كتاب «اللُّمع»، وتوجد ثلاث مخطوطات أخرى من نفس الكتاب في مكتبات اسطنبول، أشار إليها أيضًا «سيزكين»، لكنها ليست

(١) GAS ٢، ص ٦١١.

(٢) راجع فهرس عمر كحالة (مخطوطات المدينة المنورة) دمشق، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م، ص ٢٥، رقم ٥٨.

(٣) صُوِّرَت بشكلٍ ممتاز بواسطة ناسخٍ محلي.

في السجل الصحيح[١]، وقد دُوِّنت بتاريخ متأخر (١٠-١٢هـ)، من خلال قراءتي لمخطوطتين منها اتضح بما لا يدع مجالًا للشك أنهما منسوختان من مخطوطة المدينة المنورة، ويُفترض أن الأمر ينطبق على المخطوطة الثالثة[٢].

من الواضح أنَّ هناك نقطة محرجة، هي أن نسبة الكتاب إلىٰ «ابن فورك» ليست مؤكدة، ففي مخطوطة المدينة المنورة يظهر علىٰ صفحة العنوان اسم «الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن المبارك»، (هذا الاسم هو الذي نقله كحَّالة في فهرسته)، والمخطوطات الأخرىٰ ـ التي تعد نُسخًا من مخطوطة المدينة ـ لا تشتمل علىٰ أي اسم لمؤلفها[٣]. وأظن من جانبي أنَّ ما ذُكر في

(١) راجع: GAS I ٦٠٣، في الفقرة المتعلقة بكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري حول الإيمان. وربما بناءً على بعض الفهارس الخاطئة، اعتقد سيزكين أنها ملخص لـ «مقالات»، كما توجد نسخة مصورة من المخطوطة كوبيرلي ٨٥٦ في معهد بحث وتاريخ النصوص في باريس. وفي نفس الصفحة من GAS I، يشير سيزكين إلى دراسات عن الأشعري، بما في ذلك مخطوطة مزعومة مودعة في جامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦٢ بعنوان: «أحوال مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري» (مع نسخة مصورة - اختفت الآن! - موجودة في معهد المخطوطات العربية، راجع: فهرس ف سيد، القاهرة، ١٩٥٤م، التوحيد رقم ٧) في الواقع، إنها نسخة مصورة مجلدة من المخطوطة، فاتح ٢٨٩٤.

ملاحظة: لقد أدركت بعد ذلك أن المخطوطات الثلاث في اسطنبول Hahv إليها منذ فترة طويلة من «ريتر» في كتابه (Philologika)، راجع كتاب: الإسلام ١٨/ ١٩٢٩، ص ٣٩-٤٠.. ويستشهد «ريتر» من كوبيرلي ٨٥٦ بالجمل الأولى من المقدمة، وعناوين الفصول الخمسة الأولى، ويصف الكتاب بشكل صحيح بأنه «رسالة مجهولة المؤلف تهدف إلى إعادة بناء العقيدة الحقيقية للشيخ بناء على النصوص الأصلية»، وتم تضمين هذا الوصف في بروكلمان، GAL S I ٣٤٦.

(٢) مما يدل على أن كوبيرلي ٨٦٥ (الأقدم) ينسخ، بشكل مباشر أو غير مباشر، المخطوطة الموجودة في المدينة المنورة وجود الفجوة الواضحة في مخطوطة المدينة المنورة بين الورقتين ١٠ و ١١. وعكس الورقتين ٩٩ و١٠٠ في نفس المخطوطة. وفي هاتين الحالتين ينسخ كوبيرلي مخطوطة المدينة المنورة كما هي، كما يثبت ذلك وجود بياض عند كوبيرلي يتوافق مع بياض أو بقع في مخطوطة المدينة المنورة. أمَّا بالنسبة لفاتح ٢٨٩٤ (مؤرخ عام ١١٣٨هـ) فنُسِخَ من كوبيرلي: وتوجد سلسلة من الحذف الملحوظ، تتوافق في كل مرة مع سطر مُغفل في مخطوطة كوبيرلي. ولا أعرف سوى صفحة العنوان من مخطوطة عاطف ١٣٧٢.

(٣) كوبيرلي ٨٥٦: تحمل عنوان: «مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، في كتاب الإبانة (كذا!)، في حين عنوان مخطوطة عاطف ١٣٧٢ هو: «مقالات الأشعرية في علم الكلام».

مخطوطة المدينة خطأ، ويجب أن يُقْرَأ (ابن فورك)، وذلك للأسباب الآتية:

١- من الواضح أنَّ مؤلف كتاب «المُجَرَّد» هو أشعري، وليس أي أشعري، فلا يمكننا أن نتصور أن هناك مؤلفًا علىٰ دراية تامة بقضايا الأشعري ومؤلفاته يكون شخصية ثانوية، كما أنَّ «ابن عساكر»، أو «السبكي» لم يتطرَّق أي منهما لذكر شخصية بهذا الاسم.

٢- المخطوطة قديمة جدًّا، وكما رأينا فإنها تعود إلىٰ عام ٤٦٠هـ، وعليه فإنه يصعب عليَّ أن أتخيَّل أنه بين عام ٣٢٤ هـ (تاريخ وفاة الأشعري) و٤٦٠هـ، كان هناك شخصان باسم أبو بكر محمد بن الحسن (علىٰ الرغم من شيوع هذه الأسماء)، أحدهما هو «ابن فورَك» المعروف، والآخر علىٰ الرغم من كونه علىٰ دراية تامة بعقيدة الأشعري مثل سابقه، إلَّا أنه غير معروف لنا تمامًا.

٣- فهرس المخطوطات لمجموعة «عارف حكمت» في مكتبة «إسماعيل صائب» بجامعة أنقرة[1] يحمل اسم «ابن فورك»[2].

٤- في كتابة اسم المؤلف في مخطوطة المدينة المنورة، يبدو أن حرف الباء في كلمة «المبارك» قد تم وضعه فوق حرف الواو، كما لو تم تصحيح «فورك» بدلًا من «المبارك»، وقد يكون السبب الذي توصلت إليه هو وجود اسم «عبد الله المبارك بن أحمد» في السطر التالي، وهو ما سأعود إليه.

٥- لسوء الحظ، لا توجد لدينا قائمة بجميع مؤلفات «ابن فورك»، فكل الإشارات الموجودة في ترجمته (سيرته الذاتية) تقول إنها «بلغت قرابة

---

(١) راجع: سيزكين، GAS ١، ص ٧٤٢ تعريف بمكتبة عارف حكمت.

(٢) يشير عنوان الصفحة ١٧ من هذا الفهرس رقم (٥٤٠٤) من مجموعة إسماعيل صائب إلى: «مقالات أبي الحسن الأشعري من إملاء أبي بكر بن فورك».



المائة»[1]، وذهب أبو «المظفر الإسفراييني» إلىٰ أنها بلغت «أكثر من مائة وعشرين»[2]. ويشير «ابن تيمية» إلىٰ أن «ابن فورك» ألَّف كتابًا استعرض فيه جميع القضايا التي تناولها «ابن كُلَّاب»، وقارن بينها وبين قضايا الأشعري[3]، وهناك مقطع من كتاب «ابن قيم الجوزية»[4] - أشار إليه «فان إس» (Van Ess)[5] من قبل - يُثبت أنَّ هناك كتابًا آخر لـ «ابن فورك» جمع فيه مقالات ابن كُلاب، وسَمَّاهُ «المُجَرَّد»[6].

نعلم أيضًا من خلال «أبي المعين النسفي»[7] أن «ابن فورك» كتب في السياق نفسه كتابًا بعنوان «اختلاف الشيخين»، وربما قارن هذه المرة بين عقائد الإمام الأشعري والإمام أبي العبَّاس القلانسي[8]؛ ففي مقدمة «المُجَرَّد»

---

(١) نُسِخَ النص من كتاب «التبيين» ٢، ٢٣٣-٣.

(٢) كتاب التبصير ١١٩، سطر ٢٧.

(٣) في فقرتين تتعلقان بابن كُلاب: تفسير سورة «النور» ٦، ١١٤-٧ (وحققه عنه أبو بكر بن فورك في كتاب: مقالات ابن كُلَّاب والأشعري) وتفسير سورة «الإخلاص» ١٤، ١٦-١٥ (وقد ذكر ذلك أبو بكر بن فُورَك في مُصنفه في مقالات ابن كُلَّاب وما بينه وبين الأشعري من الخلاف).

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية، القاهرة، ١٣٥١هـ، ص ١١١، سطر ١٢.

(٥) ملحق مقال «ابن كلاب والمِحنة» في مجلة «أوريانس» ١٨-١٩/ ١٩٦٧م، ص ١٣٨.

(٦) وحكاه عنه أبو بكر بن فورك فيما جمعه من مقالاته في كتاب المُجَرَّد.

وقد اعتقد فان إس بناءً على معلومات ذكرها سيزكين، أنَّ كتاب «المجرد» هو نفسه بالضبط الكتاب الموجود في المدينة، لكنني لم أعثر على الفقرة التى ذكرها ابن القيم.

كما أن هناك فقرتين آخريين لابن تيمية يشيران إلى كتاب ابن فورك نقلًا عن ابن كُلَّاب: «شرح العقيدة الأصفهانية» (في «مجموع الفتاوى»، الجزء الخامس، القاهرة، ١٣٢٩هـ، ص ٦٠، (حيث يذكر فيه اقتباسًا مختصرًا من كتاب «الصفات») وكتاب «مجموع التفسير» ٨، ١٦-١٧.

(٧))) تبصرة ٢٥٨ب ٧-٩.

(٨) تلك على ما يبدو فرضية الكوثري، التبيين ٣٨٩ ملحوظة ١ وهو ما ذكره مكارثي في أصول الدين ٢٠٠ م ٨٣. وللحق فإن النسفي لم يذكر في هذا الشأن سوى اسم القاسمي. (انظر أيضًا التبصرة ٢٦٤٦ ٩-١٠ والجويني الشامل ٢٣٩، ٨. وليس من المستبعد مطلقًا أن يكون المقصود أيضًا ذلك العمل الذي يعارض آراء الأشعري وابن كُلَّاب حيث تذكر أراء القاسمي عرَضًا.

إشارتان تتفقان جيدًا مع هذا الذوق المميز لابن فورك في «علم الكلام المقارن». ويشير المؤلف في هذه المقدمة إلىٰ أنه تناول سابقًا في عملٍ منفرد الخلافات العقائدية بين الإمام الأشعري ونُظَّار أصحاب الحديث -الذين قد يكونون علىٰ وجه التحديد «ابن كُلَّاب» و«القلانسي» ومَنْ علىٰ شاكلتهم ممن يسميهم النسفيُّ: متكلمي أهل الحديث[1]. ومن ناحية أخرىٰ يشير إلىٰ أنه يعتزم كتابة مُؤَلَّف آخر في وقت لاحق يقدم فيه مذاهب المتكلمين المسلمين بشكلٍ شامل، يذكر في كل مسألة آراءهم وآراء الأشعري. كما كتب أيضًا «ابن فوركٍ» ترجمةً للإمام الأشعري، التي كثيرًا ما يستشهد بها «ابن عساكر»[2]. وعنه أيضًا، كما نذكر، يستمد «ابن عساكر» قائمة المراجع المفصلة التي أعدَّها الأشعري في عام ٣٢٠ هـ في كتابه «العُمَد»، وهو أيضًا صاحب القائمة الإضافية المذكورة في «التبيين» للسنوات ٣٢٠هـ إلىٰ ٣٢٤هـ[3]. كل هذا يجعل من الأرجح فكرة أنه هو أيضًا مُؤَلِّف كتاب «المُجَرَّد».

وبالرغم من ذلك فإن هناك شيئًا واحدًا قد يُسَبِّب صعوبة؛ حيث يحمل الغلاف الأمامي لمخطوطة المدينة - بعد ذكر عنوان الكتاب نفسه - العبارة التالية: «من إملاء الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن المبارك»، ثُمَّ كُتِبَ سطر آخر في الأسفل بأحرف أصغر بكثير: «لأبي عبد الله المبارك بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن سكينة»؛ حيث إن هذه الشخصية الثانية ليست مجهولة، وقد ورد اسمه في كتاب «المشتبه» للذهبي[4]؛ حيث ذُكر باعتباره تلميذًا لـ «أبي عبد الله الحسين النعالي»، الذي توفي - وفقًا لابن الجوزي -[5]

(١) تبصرة ١٤٣أ ١٠-١١، ١٣٨أ ٥-٦: ٣٢٦أ ٥-٧ مقارنة بالمرجع السابق ٢٧٧أ ١٩ وما بعده و٣٨٦ب ١ ٨.

(٢) تبصرة ٢٥٨ب ٧-٩.

(٣) تبصرة ٢٥٨ب ٧-٩.

(٤) البيجاوي، القاهرة، ١٩٦٢م، ٣٦٤.

(٥) المنتظم، الجزء التاسع ١١٥.

سنة ٤٩٣هـ عن عمر يناهز ٩٠ عامًا. أي إنه وُلِدَ في عام ٤٠٣هـ. إذا كنا قد فهمنا أن مؤلف «المُجَرَّد» أملىٰ كتابه علىٰ «أبي عبد الله المبارك»، فلا بد أنه لن يكون «ابن فورك»، الذي توفي عام ٤٠٦هـ. ولكن لا أعتقد أنه يجب فهم الأمر علىٰ هذا النحو. في جميع الأمثلة التي عرفتها عن الإملاء، لا نرىٰ أبدًا ذُكِرَ اسم الشخص الذي أُمْلِيَ عليه العمل[١]. ومن ناحية أخرىٰ، فمن الواضح أن مخطوطة المدينة المنورة نفسها لم تُنسَخ عن طريق الإملاء، وإنما أُعِيد نسخها من مخطوطات أخرىٰ، كما يشير إلىٰ ذلك العديد من الإشارات التي ذكرت عرضًا في الهامش[٢]. وفي رأيي أنَّ المدعو «المبارك بن سكينة» هو الذي أعاد نسخ «المُجرَّد» في عام ٤٦٠هـ، وأعلن نفسه مالكًا لهذه النسخة، ومن الملاحظ أيضًا أن تلك هي اللحظة التي رفع فيها الأشاعرة رأسهم بعد محنة «طغرل بك».

هناك شخصٌ آخر، محل جدل في «المُجَرَّد» نفسه، قد يكون نقطة مرجعية إذا حُدِّدَت هُويَّته، وربما يدحض فرضيتي؛ وهو «محمد بن مطرف الضبي الأسترابادي»، وقد ذُكِرَ في الفصلين الخامس والسادس، وخاصَّة في الفصل الأخير؛ فهذا الشخص - وفقًا لمؤلف المُجَرَّد - كان قد ألَّف كتابًا يعرض فيه عقائد الأشعري، ولكنه للأسف كان مليئًا بالأخطاء، ويقول المؤلف: إنه كتب رسالته الخاصة[٣] لهذا بغرض تصحيح أخطاء هذا المؤلف؛ أي: لتصحيح هذه الأخطاء. في مقدمة «المُجَرَّد» يشير المؤلف إلىٰ هؤلاء الذين طلبوا منه تأليف هذا الكتاب؛ حيث يلمح إلىٰ هذا الشخص دون ذكر اسمه: «لقد قلتم لي:

(١) راجع مقالي: «الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبَّار وتعليقاتهم»، حوليات إسلامية، مجلد ١٥، ١٩٧٩م، ص٥٣، وملحقي في مقدمة المجلد الثاني من كتاب «المجموع في المحيط بالتكليف»، ابن متَّويه، بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٠.

(٢) بلغتُ مقابلةً على النُسخ عرضًا على النُسخ. (جملة مُنْقَحَرة من كتاب جيماريه - ص ١٤ - هامش ٨٣).

(٣) لذلك ليس «محمد بن مطرف» الذي ألَّف «المُجَرَّد»، كما اعتقد «سيزكين»، GAS I 603.

إن شخصًا ما قد بدأ في جمع عقائد الإمام الأشعري، ولكنه خلط فيه الأمور، فجعل [الإمام الأشعري] يقول ما لم يقل، وفي المقابل ترك جانبًا من عقائده المعروفة، وخلط الأبواب أيضًا دون ترتيب مناسب»، ثم في الفصل الخامس يُكْشَف عن هوية هذا الشخص؛ حيث إنه تناول في الفصول الأربعة الأولىٰ نظرية المعرفة لدىٰ الأشعري. «فصل آخر يتحدث عن الشخص الذي قرر القيام بنفس العمل الذي قمنا به، وارتكب العديد من الأخطاء ولم يقم بما ينبغي من حيث إجادة السرد ودقة الألفاظ وترتيب المذهب، وهو الشخص المدعو محمد بن مطرف الأستراباذي الضبي».

ثم يستمر الكاتب قائلاً: «اعلم أنه بعد أن أدركنا أن المصنف الذي جمعه هذا الرجل قد انتشر في البلدان، وأن من لا يعرف المذهب الأشعري الحقَّ ومبادئه قد ينخدع به بسهولة، ويتصور أن ما قاله هذا الرجل هو القول الحق، وأن مبادئ عقيدته تتماشىٰ تمامًا مع ما قال به هذا الرجل، فإنه من واجبنا أن نكشف عن الأخطاء التي ارتكبها هذا الرجل، لكي نظهر أن عمله هذا لا يساوي شيئًا حتىٰ لا ينخدع به الجهلاء، وكيلا يقوم أعداؤنا بالتفاخر بما يسببه من ضرر». يتبع ذلك اقتباس طويل نسبيًّا (عشرة أسطر من المخطوطة) من الفصل التمهيدي لكتاب «الضبي» الذي يتناول بدقة نظرية المعرفة للإمام الأشعري، مع سلسلة من التأكيدات التي يقوم الفصل السادس بتصحيحها واحدًا تلو الآخر، استنادًا إلىٰ الحُجج نفسها: إمَّا أن المؤلف لم يستخدم العبارات الصحيحة (سوء العبارة)، أو أنه قد حكىٰ عن الأشعري آراءً لم يقل بها (فساد الحكاية)، أو أنه لم يرتب عناصر المذهب بالترتيب المناسب (الخطأ في الترتيب)، أو أنه أغفل القول أو البيان لما ينبغي أن يقال أو يفسر (٦أ ٩-١٢).

في نهاية الكتاب (١٥٧ب)، يظهر الشخص مرة أخرىٰ[1]؛ حيث يخصص الفصل الأخير بأكمله لتصحيح أخطائه، وهنا مرة أخرىٰ يبدأ المؤلف بالإشارة إلىٰ أن كتاب «الضبي» قد انتشر في كل مكان، وأن الذين لا يمتلكون الدراية الكافية سوف ينخدعون به، في حين أنه مليء بالأخطاء ويفتقد الدقة.

مَنْ هو «محمد بن مطرف»؟ للأسف كل بحوثي حوله حتىٰ الآن بلا جدوىٰ، لا يوجد شيء في «طبقات الشافعية» للسبكي، ولا في «طبقات الحنفية» ولا «المالكية»، ولا في أي من المراجع الكبرىٰ (ياقوت، وابن خلكان، والذهبي، والصفدي)، ولا حتىٰ عند «ابن عساكر»، ومن النقاط المهمة أنه ليس خصمًا للأشعريين، وأن كل ما قاله عن الإمام الأشعري ما هو إلَّا خطأ من الكاتب، ولا يعني بأي حال من الأحوال أنه نسب له مذاهب هرطقة بهدف تشويه سمعته، كما سيحدث خلال محنة «طغرل بك»[2]، حتىٰ إننا في بعض الأوقات نجد الكاتب يروي عنه - فيما يبدو - كأنه اقتباس: «وفي هذا الجانب يختلف الإمام الأشعري مع كامل الأقدمين من أصحابنا» (١٦٣ب ٥)، وبالرغم من ذلك فإن هؤلاء «الأصحاب»، وفقًا للسياق، يعترفون بخلق الأفعال وتزامن القدرة مع الأفعال، تمامًا مثل الأشعري، كل ما يُلام عليه «الضبي» هو أنه أساء فهم الإمام الأشعري وشوَّه فكره، وذلك في نقاط دقيقة جدًّا وفنية جدًّا، علىٰ سبيل المثال: أنواع الإجماع المختلفة؛ هل الله أزليٌّ بذاته أم بأزلية ما؛ بأي معنىٰ يمكن أن يُقال

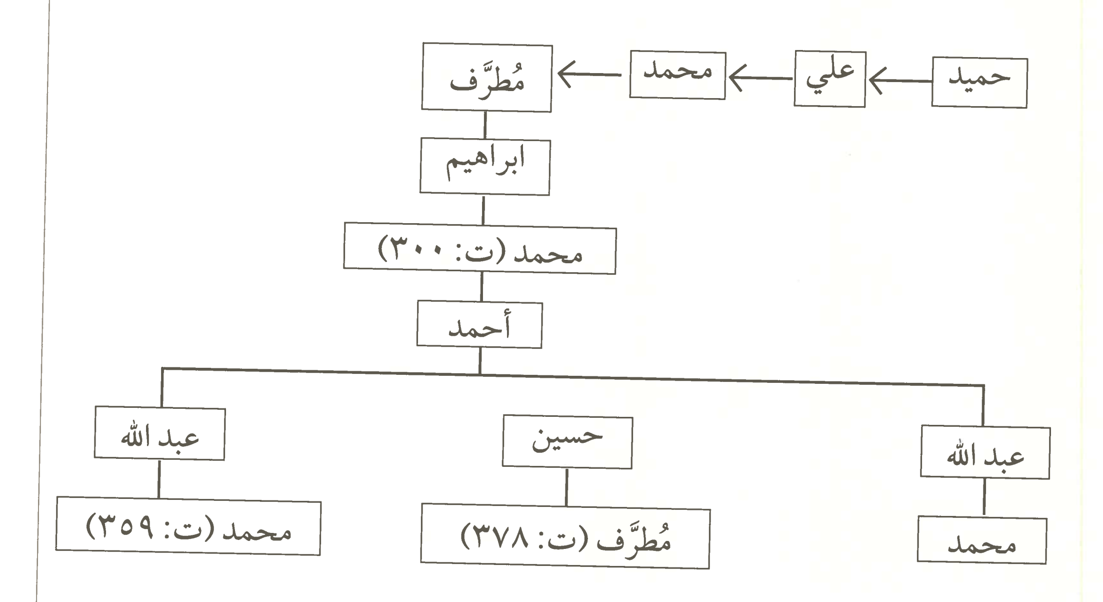
---

(١) أُشِيرَ إليه أيضًا في (بعض الغالطين) في ١٠١ ٩-١١ (راجع ١٦٢ب).

(٢) راجع رسالة أبي القاسم القشيري من ٤٤٦هـ/ ١٠٥٥م، بعنوان «شكاية أهل السنة» كاملة في كتاب الطبقات للسبكي المجلد الثالث، الصفحات ٣٩٩-٤٢٣ (مقتطفات قصيرة من التبيين ١٠٩-١١٢): نسب الأشعري إلى مذاهب ذميمة وحكوا عنه مقالات لا يوجد في كتبه منها حرف (السبكي المجلد الثالث ٤٠٣، ١٥-١٦). وراجع المرجع نفسه أيضًا حول بيان خمس عقائد منسوبة إلى الإمام الأشعري على سبيل الافتراء وإنكارها (٧, ٤٠٦-٤٢٠). قد تكون عملية نسخ المُجَرَّد في عام ٤٦٠هـ جزءًا من هذه المساعي لاستعادة الحقيقة حوله.

بأن الله موجود، وعلىٰ أي أساسٍ نقول بأن الصفات الإلهية باقية إذا ما كنا نعرف الله من خلال الوحي؛ هل التَّرك (ترك الفعل) شيء مختلف عن الفعل، حول طبيعة الحوادث؛ هل الحوادث مرئية.. وما إلىٰ ذلك.

الأثر الوحيد الذي وجدته حتىٰ الآن فيما يتعلق بتحديد هذا الشخص هو ملاحظة السمعاني في مادة المطرفي[1]. في الواقع، يتعلق الأمر هنا بعائلة مهمة من «أستاراباذ» تحمل هذا اللقب، قد ضمَّت تلك العائلة عددًا كبيرًا من العلماء في القرنين الثالث والرابع، ورغم أن البيانات ليست واضحة بشكل كامل، فإن المخطط يبدو كالتالي:



(١) الأنساب، د. س. مرجليوث ٥٣٣ ب ١٦.

التواريخ المشار إليها مؤخرًا هي تلك التي قدَّمها «ابن الجوزي»[1]، ويبدو لي أن تواريخ «السمعاني» غير متسقة؛ لذلك يمكن أن يكون «محمد بن مطرف» هو «ابن مطرف» المتوفىٰ سنة ٣٧٨هـ؛ وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة في نسبة «المُجرَّد» إلىٰ «ابن فورك» (ت ٤٠٦هـ)، ولسوء الحظ، فإذا كانت نسبة «استراباذي» موثقة جيدًا هنا؛ فإن نسبة «الضبي» لم تظهر علىٰ الإطلاق، بالرغم من أن الأخير هو المسيطر في هذا المقام؛ حيث إن الشخصية هنا دائمًا ما تُسمىٰ بـ «الضبي»، ولذلك تظل هذه المشكلة قائمة.

نؤكد كذلك أنَّ أيًّا من الأسماء الأخرىٰ للأفراد أو الفِرَق المذكورة في الكتاب لا تشكل أيَّة عقبة أمام نسبة الكتاب لـ «ابن فورك». من الجانب السني أُشِيرَ إلىٰ «ابن كُلَّاب» باسمه المعتاد: عبد الله بن سعيد، و«المحاسبي»، و«أبي العباس القلانسي»، و«أبي العباس بن سريج»، و«أبي بكر الصيرفي» (توفي ٣٣٠هـ/ ٩٤١م)، و«أبي إسحاق المروزي» (توفي ٣٤٠هـ/ ٩٥١م) وهو شيخ الأشعري في الفقه. من جانب المعتزلة، ذُكر: «الجُبَّائي»، و«أبو هاشم»، و«البلخي» (دون الحديث عن المعتزلة السابقين). هناك إشارة في عدة مرات (ست مرات تحديدًا) إلىٰ الفلاسفة، دون مزيد من التوضيح، ومرة واحدة للباطنية (١٧ ب ٣)؛ حيث يشير المصطلح بشكل لا يدع مجالًا للشك إلىٰ الإسماعيليين[2]، ولكننا نعلم أن استخدام هذه التسمية لهذا المعنىٰ كانت قد تجذَّرت بالفعل في عصر ابن فورك[3].

---

(١) المنتظم، الجزء السابع ٥٢ و ١٤٧.

(٢) يقول المؤلف عنهم إنهم، مثل الجهمية، يرفضون تطبيق صفة «الشيء» على الله.

(٣) كما يتضح، من بين أمور أخرى، في رسالة الباقلاني المناهضة للإسماعيليين بعنوان: «كشف أسرار الباطنية» (الطبعة المصرية من تمهيد ٢٥٩، ٧-٨؛ السبكي، الطبقات الجزء السابع ١٨، ١-٢)، أو تلك التي تحمل نفس العنوان للمعتزلي أبي القاسم البستي. المتوفى حوالي ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م (راجع Stern, JRAS – ١٩٦١سطر ١٤).

ومع الأخذ في الاعتبار لكل هذه المعطيات -وأعتقد أنني شَرَحْتُها بكل النزاهة المطلوبة وبشكل أدق- فإنني مقتنع تمامًا - من وجهة نظري - بأن المُجرَّد هو لـ «ابن فورك»، وإذا كان الأمر كذلك فهذا لا يعني أن لدينا معلومات دقيقة في هذا الشأن، ومن الناحية التاريخية فإن «ابن فورك» لا يزال قريبًا جدًّا من الأشعري، وهو من الطبقة الثانية من المتكلمين الأشاعرة حسب مرجع التبيين، «أي تلاميذ تلاميذ الإمام الأشعري» (أصحاب أصحابه)[1]، وعلىٰ غرار «الباقلاني»، و«أبي إسحاق الإسفراييني». وبشكلٍ أدق، كان تلميذًا لـ «أبي الحسن الباهلي»؛ مثل «الباقلاني»، و«أبي إسحاق»[2]، والذي كان بدوره أحد أقرب تلاميذ الشيخ إلىٰ «ابن مجاهد»[3]، وقد أشرتُ في وقتٍ سابقٍ إلىٰ مدىٰ انخراطه الكبير في حياة الأشعري وأعماله.

وسمة بارزة للمُجرَّد -وهي في رأيي دليل إضافي لصالح نسبته إلىٰ «ابن فورك»- هي وفرة قوائم المراجع؛ إذ تمَّ الاستشهاد بثلاثين عنوانًا، وهي علىٰ التوالي، وفقًا لترتيب الأكثر تكرارًا (أشيرُ بين الأقواس إلىٰ رقم التسلسل في قائمة مراجع مكارثي): «الموجز» [٢]، ١٣ مرة. «النوادر» [٤٣]، ١٢ مرة. «التفسير» [٦١]، ٧ مرات. «الإيضاح» [١٠]، ٥ مرات. «النقض علىٰ أصول الجُبَّائي» [١٦]. «النقض علىٰ ابن الراوندي في الصفات» [٢١]. «المسائل المنثورة» [٤٠]، كل منها ٤ مرات، «اللمع» [١١]، «الإدراك» [٤٤]، «المختزن» [٤٨]، «العُمَد»[4] [٧٢]، كل منها ٣ مرات. «نقض اللطيف علىٰ الإسكافي» [٤٥]. «في أفعال النبي» [٨١]، كل منهما مرتين، ثم استشهد مرة واحدة بكل

(١) التبيين ٢٠٧.

(٢) راجع: التبيين، ١٤٧، ٩-١٠ و ١٧٨، ٤-٧.

(٣) راجع: السبكي، طبقات، الجزء الثالث ٣٦٨، ١٤.

(٤) يبدو لي أن هذا التشكيل أنسب من ذلك الذي استخدمه مكارثي (العُمَد).

من: «الأصول الكبير» [١؟] (١)، «نقض الاستطاعة على الجُبَّائي» [٤؟] (٢)، «الصفات الكبير» [٥]، «الرؤية الكبير» [٦؟] (٣). «مسألة تعريف عجز المعتزلة عن جواب الجسمية»، «النقض على أوائل الأدلة للبلخي» [١٧]، «المقالات» [١٨]، «النقض على الخالدي» [٢٥؟] (٤)، «الرد على البلخي فيما اعترض به على ابن الرَّاوندي في أدب الجدل» [٢٧]، «المختصر في التوحيد والقدر» [٢٩]. «مسألة في الاجتهاد» [٥٠]، «المعرفة» [٥٢]، «مسألة العجز» [٥٦]، «زيادة النوادر» [٦٢]، «في أدب الجدل» [٦٨]، وأخيرًا «كتابٌ في أصول الفقه» لم يرد ذكره في قوائم التبيين (٥).

ومع ذلك، لا ينبغي لهذه القائمة المثيرة للإعجاب والتي ليس لها مثيل في أي مكان آخر (حتى الآن)، أن تخلق أي شكل من أشكال التوهم. في مجمل النص هذه المراجع نادرة نسبيًا؛ تظهر هنا متداخلة كما هو الوضع في «المغني»، أو الأعمال المماثلة، والاقتباسات الصريحة من كتب «أبي علي»، أو «أبي هاشم الجُبَّائي» (٦) بقدرٍ مماثل، وفي ظروف مواتية.

بشكلٍ عام، عندما يتعلق الأمر باختلافٍ في الرأي في الفكر الأشعري: في ذاك العمل قال كذا، وفي ذلك قال كذا، فإنه في معظم الأحيان، وبما أن عقيدة

---

(١) هناك عمل العنوان في قائمة المراجع ديباج ابن فرحون (إشارة إلى الأشعري). وهذا على الأغلب هو العمل المعنون في «التبيين» بالفصول، وهو في الواقع، وفقًا للأشعري، كتابٌ كبير.

(٢) تتحدث قائمة المراجع في التبيين عن كتاب كبير في «الاستطاعة» ضد المعتزلة بشكل عام، بحججهم [حيث يدعون أنهم يقولون] إن القدرة أقدم من الأفعال.

(٣) ربما يتعلق الأمر أيضًا برقم ٦٥ عند مكارثي. ولكن يبدو لي أن الوصف في رقم ٦ (بوصفه كتابًا كبيرًا) هو الأكثر احتمالاً. تقول قائمة ديباج فقط: كتاب الرؤية.

(٤) يتناول المقطع (lb ١١ s.) قضية رؤية الله، ويستشهد بكتاب «الرؤية الكبير»، وكتاب «العُمَد» اللَّذيْن يتناولان نفس القضية.

(٥) ذُكِرت ردود «الجُبَّائي» و«البلخي »مرتين، وربما يشير إليها رقم ١٦ و١٧ عند مكارثي.

(٦) راجع مقالتي «مواد لقائمة مراجع الجُبَّائي»، Journal Asiatique المجلة الآسيوية، ١٩٧٦م.

الشيخ مستقرة تمامًا، لا فائدة من ذكر المراجع، ويجب على القارئ أن يكتفي بـ «قال» أو «كان يقول».

ولكن هذه المراجع قليلة جدًّا في رأينا، كما أنها تقدم معلومات مفيدة، أو إضافات لمعلوماتنا، حول أعمال الأشعري[1]؛ فنرى على سبيل المثال الأهمية التي لا شك فيها لكتاب «النوادر»، وهو من أبرز كتبه في الكلام، ومما لا شك فيه أنه تناول بين صفحاته، بشكلٍ أكثر عمقًا وأكثر منهجية، كل هذه «المسائل الدقيقة»[2] التي شغلت وجدانَ علماء العقيدة في عصره وشهدت جدلًا واسعًا. يُشار هنا إلى موضوعات متنوعة مثل الذَّرة (اشتمل الكتاب على باب الجزء)، وتعريف الجوهر، والجسد، وتعريف الإنسان، والمعدوم -في الزيادات -ونظرية الكسب، والعودة إلى الوجود (الإعادة) ووجوب المستحيل. ونرى أيضًا أن العمل الذي يحمل عنوان «المختزن» يبدو في الكتاب مميزًا بشكلٍ واضح عن التفسير، كما يظهر ذلك بوضوح في تعليق «الأشعري» نفسه في قائمةٍ مراجعه في كتاب العُمَد[3]، وخلافًا لما أكده «الكوثري» عن عقيدة القاضي «أبي بكر بن العربي»[4]. أمَّا فيما يتعلق بالتفسير فيشير «ابن فورك» إلى أنه لم يكن في عصره (سابقًا) إلَّا نسخ نادرة، وأن الكتاب لم يكن

(١) نشرت في نفس الوقت في المجلة الآسيوية Journal Asiatique قائمة مراجع جديدة عن الأشعري، بما في ذلك معلومات مأخوذة من المُجَرَّد.

(٢) في قائمة «التبيين» يظهر الكتاب بعنوان: «كتاب النوادر في دقائق الكلام»، وفي «المُجرَّد» يُشَار إليه بشكل عام بكتاب «النوادر». ويظهر أيضًا أن هناك اختلافًا في العنوان، حيث يُطلق عليه في بعض الحالات عنوان «في أجزاء الكلام» (1998a - ١٩ - ٢٠) وفي حالات أخرى «في باب الكلام» (١٩ - ١٣١).

(٣) التبيين، ١٣٣، ٢-٥.

(٤) راجع التبيين، ٢٩، الحاشية ١ و١٣٦، الحاشية ١؛ مكارثي ٢٢١، رقم ٤٨.

معروفًا لدىٰ معظم الأشاعرة أنفسهم[1]، في حين كانت الكتب المعروفة حسب رأيه هي: «الموجز»، و«الإيضاح»، و«اللُّمع» وردود «الجُبَّائي» و«البلخي»[2]. أمَّا بالنسبة للمسائل المنشورة «التي أُمْلِيَت في بغداد»[3]، والتي قال الأشعري إنها كانت تُدَوَّن من «مجالس» المناظرات بينه وبين كبار المعتزلة، فيؤكد كتاب «المُجرَّد» أنها تضمنت أيضًا مناقشات مع غير المسلمين، وخاصة مع نصراني، حول مسألة ما إذا كان يمكن أن يقال إنَّ الله قديمٌ بنفسه[4].

تعد هذه الصفحات من «المُجرَّد» (الفصل ٦٢) زاخرة بالمعلومات، حيث سُجِّلَت ربما علىٰ شكل اقتباسات حرفية لمقاطع هامة من هذا الكتاب الذي دحض فيه الأشعري انتقادات «البلخي» لكتاب «أدب الجدل» لابن الراوندي[5]. واستنادًا إلىٰ ما نرىٰ، فإن الأعمال الثلاثة المعنية بتلك المسألة، وهي بالترتيب (لابن الراوندي، والبلخي، والأشعري)، لم يكن لها -كما كان متوقعًا- طابعُ الرسائل العامة التي تحدد بشكل مُجَرَّد قواعد الجدل. المناقشة هنا تنطلق من استدلال دقيق لـ «ابن الراوندي»، وهو: «إذا ثبت أن مثل هذا المتحرك يتحرَّك بفعل حركة، فيترتب علىٰ ذلك أن كل متحرك يتحرَّك بفعل حركة». ويرفض «البلخي» هذه الحُجَّة قائلًا: «لو كان الأمر كذلك في المتحرك مع الحركة لكان كذلك عند العالِم مع العلم، ونحن نعرف العالِم بواسطة دليل،

(١) راجع المُجرَّد 78a ٤-٦، حيث إن هناك رأيًا يؤيده الأشعري في هذا التفسير. وهذا غير معروف عند أصحابه لعزة وجود هذا الكتاب عند أكثرهم. ونفس الشيء أيضًا في 158b ١-٢ وهذا مما لايعرفه كثير من الناس من مذهبه؛ لعزة وجود هذا الكتاب في كل موضع.

(٢) المُجَرَّد 78a ٣-٤.

(٣) المُجَرَّد 26b ٦.

(٤) المُجَرَّد 10b ١٠-١٢ . راجع شامل ٤٢٣، ٩-١١ ؛ حيث ذكر أن هذا النصراني هو أسقف من الأساقفة.

(٥) المُجَرَّد ١٥١ a ١٩ s ؛ قائمة مراجع مكارثي رقم٢٧. يجدر بالذكر أنه في هذا المقطع، كُتِبَ اسم ابن الرَّاوندي بهذا الشكل «ابن الريواندي».

ثـم، بدليـل آخـر، نعـرف أنـه أصبـح كذلـك بسـبب علـم[١]. وكذلـك الأمـر عنـد وصف المتحرك بأنه متحرك، ومعرفة أنه أصبح كذلك بسبب حركة، وإلَّا فلا بد من الاعتراف بأنه من يعرف بأن المتحرك أصبح كذلك هو فقط من يعلم أنه أصبح كذلك بسبب حركة». إضافة إلىٰ ذلك، وكما نُقل عن الأشعري، فإن هناك سلسلة من الاعتراضات المرهقة تقع في خمس صفحات من المخطوطة وضعت في معظمها بصيغة الإلزام، وذلك للرد علىٰ «البلخي»، والتأكيد علىٰ القواعد التي أسَّسها «ابن الراوندي» في كتابه «أدب الجدل» والذي يقتصر علىٰ مبادئ الوعظ بضرب الأمثال. وفي هذا الصدد يجب الاعتراف بأن تلك المناظرة مبهرة.

طُرِحَت مسألة بالتحديد فيما يتعلق بهذا الرد علىٰ «البلخي» يصعب عليَّ حلُّها، هي أن أعرف إلىٰ أي مدىٰ يستشهد «ابن فورك» بأقوال الأشعري ذاته. وكلمة «مقالات» ملتبسة : فهي يمكن أن تكون ما يعتقده مؤلف معين (ما صار إليه، وما ذهب إليه)، مذهبه، ويمكن أن تكون أيضًا ما يقوله بمنتهىٰ الدقة . في الواقع، يُعد «المُجَرَّد» تسلسلًا منهجيًّا تقريبيًّا لمقالات الأشعري ورُدُودِهِ، واتخاذه لمواقف إيجابية أو سلبية؛ حيث إن صيغة «وكان يقول...» (هي الصيغة الأكثر ترددًا، وتتكرَّر بما لا يحصىٰ)، وأحيانًا: «قال...»، وأيضًا: «وكان يأبىٰ... أو: لا يأبىٰ أن يقول ...، وكان يحيل (أو: ينكر) قول من قال (أو: القول بأنَّ، أو قول القائل إنه...)، وكان يجيب إذا قيل له ...، وكان يجيز أن ...، وكان يذهب إلىٰ أن ...، وكان يُفَرِّق (أو: لا يُفَرِّق) بين... وغير ذلك. غالبًا ما تكون لدينا الانطباع بأنها اقتباسات حرفية، خاصةً عندما يتم ذكر كلمة «قال» أو «كان يقول» مباشرة، بدون توسيط كلمة «إن»[٢].

(١) ربما تهدف الحجة إلى تجنب الانسياق إلى تأكيد حقيقة الصفات الجوهرية في الله.

(٢) في الطبعة القادمة، قررت أن أضع الاقتباسات، مثل هذه الحالة، بين علامتي تنصيص بشكل منتظم.

للأسف، ليس لدينا وسيلة لتأكيد ذلك. الإشارة الوحيدة الدقيقة هي في كتاب «اللُّمع» -والتي تظهر بالفعل كاقتباس- ولا تتناسب تمامًا مع نص «مكارثي»[١]، ولكننا نعلم أن هناك نسختين من هذا العمل، نسخة طويلة وأخرىٰ مختصرة، ولا يستبعد أن يكون الاقتباس من «المُجَرَّد» موجودًا بالنسخة الأخرىٰ التي ليست لدينا[٢]. فالإشارة الوحيدة إلىٰ المقالات لا تقدم نصا مكافئًا لها أيضًا[٣]. ومع ذلك يجب أيضًا أن نعترف بأن المؤلفين في تلك الفترة قد يكون لديهم أمانة أقل منا حيال نقل اقتباس بدقة، حيث يكون الالتزام بالمعنىٰ أكثر أهمية من صياغة الحروف، غير أنهم في كثير من الأحيان كان عليهم أن ينقلوا من الذاكرة.

علاوة علىٰ ذلك -وهي نقطة مهمة- يشير مؤلف «المُجَرَّد» في عدة مواضع إلىٰ أنه لم يقتصر في تجميع هذا الكم الهائل من المقالات فقط علىٰ تصريحات الأشعري الصريحة. ففي واقع الأمر، لم يعلن صراحة عن مواقفه بشكلٍ كامل حول جميع القضايا التي يمكن لعالم العقيدة طرحها، كما قام - بناءً علىٰ قوله - بدراسته الدقيقة لمعظم أعمال الأشعري[٤]، ووجد أكثر من مرة «ابن فورك»، ولكنه لم يجد له نصًا حول هذه النقطة أو تلك[٥]؛ ولهذا السبب فهو - بالإضافة إلىٰ اتخاذه مواقف صريحة - لا يتردد في تقديم

(١) المُجَرَّد ٤٢a ١٩-٢١: وهو ما ذكره في كتاب «اللُّمع» في قوله: «ولو وجدت قدرة الحياكة مع عدم الإحسان لها لوجدت مع قدرتها لا محالة»، راجع: اللُّمع، طبعة مكارثي ١٣١.

(٢) ذكر الجويني من جانبه حجة من كتاب اللُّمع ليست موجودة في طبعة مكارثي: راجع كتابي بعنوان: نظريات أفعال العباد في علم الكلام الإسلامي، باريس، ١٩٨٠م، ٧٩، الحاشية ٣٥، وكذلك مقالتي في المجلة الآسيوية le journal asiatique.

(٣) ١٣٩a ١-٢: وحكى في كتاب المقالات عن رقبة بن مصقلة وسليمان التيمي أنه قال: «رأيت الله تعالى في النوم فقال لي: أكرمت مثوى سليمان التيمي»، راجع المقالات ٢١٤، ١٠-١١.

(٤) ١٥٨ a ٨-٩ لأن أكثر كتبه المشهورة استقرأناها وتصفحنا ما فيها.

(٥) لم نجد له في ذلك نصًا. راجع ٢٥a ٩؛ ٢٥b ٢؛ ٨١b ٢١؛ ٨٣b ٢؛ ٨٩a ١٣؛ ٩٣a ٦؛ ٩٤b ٢٠.

«عقائد» الأشعري معتبرًا أنها نتيجة منطقية لمذهبه، أو أنها في نطاقه بشكل ضمني. يُحدد «المُجَرَّد» منهجه منذ بدايته على النحو التالي: سيقوم بتجميع «ما هو متناثر في كتب [الأشعري] وموجود بشكل صريح فيها (منصوص)»، وسيقدم ردودًا للمسائل التي لم ينص عليها بحيث تكون متفقة مع مبادئه [1]. وقد تكرَّر هذا بوضوح في خاتمة الفصل السادس والثلاثون، حيث عرض فيه مذهب الإمام الأشعري في أصول الفقه: «اعلم أن الردود التي قدمناها على هذه المسائل؛ إمَّا أن تكون ما قالها الأشعري صراحة، (نصَّ) على بعضها في كتبه أو في ردوده المنفصلة، أو أنها ردود نقدمها وفقًا لمبادئه (على مقتضى أصوله)، أو ما استنبطناه من معنى كلامه [2]. ويعود إليه مرة أخرى في خاتمة العمل: «وقد اشترطنا على أنفسنا من أول الكتاب أن نذكر كل ما وجدنا أنه قد قاله صراحة في أحد أعماله ...، وما لم نجده صراحة، ولكن بدا لنا أنه نابع من مبادئه ومتوافق معها، نسبناه إليه على هذا النحو، وما وجدنا له معنى مما حكيناه عنه أضفناه إليه على أنه معنى مذهبه. وقلنا في جميع هذه الحالات: «كان يقول كذا وكذا...» [3]. في الحقيقة يقول «ابن فورك» بوضوح أيضًا إنه في بعض الحالات يكون القول المنسوب للأشعري في مسألة معينة على سبيل الاستقراء (مقتضى مذهبه) [4].

من الواضح أن اهتمام «ابن فورك» في واقع الأمر يكمن في تنظيم الأمور غير المؤكدة في عقيدة الأشعري قدر الإمكان، لتحويلها إلى عمل متكامل؛ فهو لا يخفي العديد من الاختلافات في فكر الإمام [5]. في بعض الحالات، يكتفي بذكر هذا الاختلاف، لكنه في حالات أخرى - بناءً على مبدأ الملاءمة

(١) و ما لا يوجد منصوصًا عليه له أجبنا فيه على حسب ما يليق بأصوله وقواعده.

(٢) ٩٦b ٣-٥.

(٣) ١٦٥ a ١٧ s.

(٤) على سبيل المثال، (٢٩b ٧ و ٢٠).

(٥) سرد حوالي عشرين منها في طيات هذا العمل.

الذي ذُكِرَ أعلاه ـ كان لا يفوته أن يشير إلىٰ الرد الذي يراه الأكثر عدلاً والأكثر توافقًا مع مبادئه (الأقرب من أصوله وقواعده، والأولىٰ بأصوله، والأشبه بقواعد المذهب، إلخ)[1]. يُصَرِّح بذلك أيضًا في البداية: «... وأن أُعرفكم أيضًا ما تنوع من أقواله في كتبه، والرد الذي اختاره من بين القولين النهائيين، وفي حالة عدم تحديده نقول بالرأي الذي بدا لنا أنه الأكثر توافقًا مع مذهبه والأنسب لمبادئه».

***

الفحص المختصر لـ «فهرس الموضوعات» يسمح الآن لنا بفهم مدىٰ كِبر المحتوىٰ وطابعه الشامل؛ إذ يحتوي «المُجَرَّد» علىٰ ستة وستين فصلًا، طولها متفاوت للغاية[2]، ولكن عنوانها يبدأ دائمًا بنفس الطريقة سوىٰ بعض الاستثناءات النادرة: (فصلٌ آخر في بيان - أو إبانة - مذهبه في...).

من حيث الشكل، لا يوجد أي تقسيم آخر للفصول غير هذا، ولكن يمكننا الحصول بسهولة علىٰ ترتيب أوسع، فهذا الاهتمام بالتنظيم الذي يبديه علىٰ مستوىٰ المذهب، ليمنحه أقصىٰ قدر من التناسق، يظهره «ابن فورك» بنفس القدر علىٰ المستوىٰ الشكلي، في حرصه علىٰ تنظيم عمله وفق «ترتيب منطقي للمسائل» (ترتيب الأبواب). إن أحد مآخذه علىٰ الضبي ـ كما رأينا ـ أنه لم يراعِ هذا الأمر. وسعيًا منه لعمل تجميع لتلك المسائل، ووفقًا لأُطُر العمل المنهجي، بلور فكرة «مضيئة» كانت لديه إلىٰ عدد كبير من الكتابات معظمها كتابات ثانوية: تفنيد وجدل وردود علىٰ كُتَّاب سابقين، والتعامل حسب السياق، مع هذه المسألة أو تلك.

---

(١) راجع (lb ١٤-١٥)؛ (١٣a ١٦)؛ (٤٢b ١-٢)؛ (٩b-١٠ ١٢٩).

(٢) الفصل ٦١ يشغل ١٩ صفحة من المخطوطة، في حين يحتوي الفصل ٥٢ علىٰ ٨ أسطر.

من وجهة نظري، أرىٰ أن المُجَرَّد ينقسم إلىٰ خمسة أبواب رئيسية.

- **الباب الأول (١٠ فصول، ٢٨ صفحة)** يتناول المقدمات. يتعلق الأمر هنا في الأساس بمسألة المعرفة: طبيعتها وطرق اكتسابها، وفقًا للاستخدامات النظرية في علم الكلام في العصور الكلاسيكية.

الفصل الأول[١]: «حول معنىٰ العلم وتعريفه في مذهبه».

الفصل الثاني: «حول أحكام العلم وأوصافه وأسمائه في مذهبه». وقد قيل فيه علىٰ وجه الخصوص إنَّ علم (المُحْدَث) يمكن أن يقال عنه (ضرورة) أو (كسب).

الفصل الثالث: بدون عنوان. مسائل متنوعة حول نفس الموضوع، علىٰ سبيل المثال: هل علم «المُحْدَث» يمكن أن يتعلق بتعدد المعلومين؟ الفرق بين العلم والجهل، وهل يمكن أن يوجدا معًا؟ وأن المعرفة «الضرورية» هي أساس المعرفة «المكتسبة»، وإن ما نعرفه عن طريق «الاكتساب»، يمكن أن يُعَرِّفُه الله لنا عن طريق «الضرورة».. إلخ.

الفصل الرابع: «يشرح من خلاله مذهبه حول مختلف طرق المعرفة (مدارك العلوم)»، أي: الحواس (الحس)، والمعلومات (الخبر)، والاستدلال (النظر).

الفصل الخامس: «يسرد فيه عن الشخص الذي قام (بفعل ما نكتب فيه) وارتكب فيه (كمية) من الأخطاء، ولم يفعل ما كان ينبغي عليه فعله بالنسبة لدقة الرواية ودقة المصطلحات وترتيب المذهب، والمقصود هو المدعو محمد بن مطرف الأستراباذي الضبي». يشير هذا الفصل - كما رأينا - إلىٰ مقطع يقع في بداية كتاب الضبي، ويتناول نظرية المعرفة لدىٰ الأشعري.

(١) إن ترجمة العناوين، وكذلك النص بأكمله، هي في كثير من الأحيان مزعجة للغاية. الترجمة التي أقدمها تهدف إلى التقريب فقط، وأنا أعترف بجميع أوجه القصور فيها.

الفصل السادس: «يعرض من خلاله أخطاء الضبي فيما نقلناه من بداية كتابه».

الفصل السابع: «يعرض من خلاله مذهبه حول طرق الحقيقة (مدارك الحق) فيما يتعلق بما يُفَرِّق به بين المسلمين (أهل الصلاة)، أي: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس (التشبيه هنا في الاستدلال والنظر).

الفصل الثامن: «يشرح من خلاله مذهبه حول مدلول معنىٰ الحقيقة والمجاز، ثم يُعرِّف معاني بعض المصطلحات الشائعة بين المختصين (أهل الصنعة)». كما يُعرِّف فيه أيضًا مصطلحات (موجود وقديم ومُحدث وجوهر) بشكلٍ أساسي.

وفي سياق هذا الفصل الثامن هناك جزء مفقود في مخطوطة المدينة، قدَّرْتُه بورقة واحدة (بين الورقتين ١٠ و١١). لذلك ليس من المؤكد أن نهاية النص تمثل نهاية الفصل الثامن، ولكن من المرجح ذلك. من الواضح أن نهاية النص المفقود تتناول الذرَّات وتجميعها (التأليف) علىٰ شكل أجسام، يلي ذلك تعريفات مختلفة متعلقة بمفاهيم التأليف والمصطلحات المرتبطة به وأضدادها.

الفصل التاسع: «يعرض من خلاله مذهبه حول الأدلة العقلية (دلائل العقول)، علىٰ ما يجب أن نفهمه من كلمة العقل، والاستدلال (النظر)، والاقتراح (الخاطر)، وكيف يمكن من خلال الاستدلال والعقل معرفة الخفي من خلال الظاهر».

الفصل العاشر: «يشرح فيه مذهبه بخصوص أول ما أنعم الله به علىٰ خلقه، ويُذكِّر بالآراء المتباينة لأصحابنا حول هذا الموضوع، والطرق المختلفة التي عرَّف بها مذهبه في مصنفاته».

ونذكر أنَّ «القاضي عبد الجبَّار» تناول موضوعًا مماثلاً في مقدمات كتابه «الأصول الخمسة»[1]. والسؤال المطروح يقودنا إلىٰ التساؤل عما إذا كان الله «يُحسن» إلىٰ الكفار، ومن هنا يبدأ التطوير في المسألة الرئيسية للتعديل والتجوير.

- **وهناك جزء ثانٍ (من ٢٦ فصلًا، في ١٦٣ صفحة)** يتناول مسائل كلامية رئيسية، بالترتيب التقليدي الذي نجده في مؤلفات علم الكلام.

الفصل الحادي عشر: «في إبانة مذهبه في معنىٰ العالم وحدوثه، وما به باين [الأشعري] المخالفين في تحقيق حدوثه». ويتعلق الأمر في هذه النقطة الأخيرة بإثبات أن «الحادث محدَث» بالكلية علىٰ خلاف المعتزلة، بما في ذلك صفاته الجوهرية، في مواجهة المذهب الاعتزالي القائل بالتمييز بين الوجود (المخلوق) والماهية (غير المخلوقة).

وجديرٌ بالذكر أن كتاب المُجرَّد -وهو أمرٌ مثيرٌ للفضول (هل هو من باب السهو أو هو حذف مُتَعمَّد؟) - لا يذكر شيئًا عن الاستدلال علىٰ وجود الله، رغم كونها مسألة مهمة جدًا -وتعرضت للانتقاد- في المذهب الأشعري، وخصوصًا في كتاب اللُّمع[2].

الفصل الثاني عشر: «في إبانة مذهبه في الاسم والصفة والموصوف». وفيه تعريف هذه المصطلحات. وهنا نكون قد دخلنا في باب الصفات.

---

(١) راجع تحقيقي لهذا النص المنشور في المجلة الإسلامية XV/ ١٩٧٩م، ٧٩. وتعليق مانكديم على «شرح الأصول الخمسة»، إصدار عبدالكريم عثمان،٧٧.

(٢) راجع: الشامل ٢٧٤، ٤-١١؛ والشهرستاني، الملل، طبعة بدران، ١٥٠، ١-٧؛ ونهاية الإقدام، تحقيق جيوم، ١٢، ١-٥. هذا الطريق للاستدلال، والذي يستند إلى تطور الجنين، ثم تطور الإنسان المكتمل، تعرَّض لنقد شديد من قِبَل المعتزلة (ربما من قِبَل عبد الجبَّار، في كتابه: نقض اللُّمع)، كما يشير إلى ذلك الشامل ٢٧٥، ١١ وما بعدها، ولا شك أن هذا هو ما دفع متأخري الأشاعرة إلى أن يُفَضِّلوا عليه الدليل التقليدي لدى المعتزلة، والمستند إلى مبدأ حدوث الأجسام، الذي يَثْبُتُ هو ذاته عن طريق وجود وحدوث الأعراض.

الفصل الثالث عشر: «في إبانة مذهبه في طرق العلم بصفات المُحدَث».

الفصل الرابع عشر: «في إبانة مذهبه في الأسماء والأوصاف من طريق اللغات»، وهو أن اللغة تأتي من تعليم إلهي (توقيف)، لا من توافق بين البشر.

الفصل الخامس عشر: «في إبانة مذهبه في معاني ما ورد من أسماء الرَّب تعالىٰ وصفاته في الكتاب والسنة وإجماع الأمة». وهو فصلٌ طويل (في ١٦ صفحة) حول أسماء الله. وجديرٌ بالملاحظة أنَّ الأشعري في عَدِّه للأسماء لا يكتفي بالأسماء الواردة في القرآن، بل يضيف إليها أيضًا، مثل شيخه الجُبَّائي[١]، كل الأسماء والصفات التي يمكن عقلًا -أو لا يمكن- إطلاقها علىٰ الله، مثل: الشيء والمعلوم والموجود والكائن والمدرِك والحسَّاس...، إلىٰ آخره.

الفصل رقم السادس عشر: «في إبانة مذهبه في كلام الله - سبحانه - وشرح ما يتعلق بذلك من جهة المذهب في أحكامه وأوصافه وأسمائه».

الفصل السابع عشر: «في بيان مذهبه في باب الإرادة [الإلهية] وما يتعلق بذلك من فروعها».

الفصل الثامن عشر: «في إبانة مذهبه في القول برؤية الله تعالىٰ بالأبصار».

الفصل التاسع عشر: «في إيضاح مذاهبه في باب القدر والقول بخلق الأعمال، وذكر ما يتصل بذلك من فروعه المبنية علىٰ مذاهبه وقواعدها». يشير «ابن فورك» إلىٰ أن «الأشعري» لم يختلف قوله قط في تعريف «الكسب» علىٰ أنه: ما وقع بقدرة محدثة، والصيغة التي ينسبها له الشهرستاني علىٰ أنه فعل واقع تحت القدرة[٢]، لا وجود لها في هذا الفصل، لكننا نجدها بالفعل فيما بعد[٣].

---

(١) راجع: عبد الجبَّار، المغني، المجلد الخامس، ص٢٠٤ وما بعدها، والجزء الثاني من المجلد العشرين ص١٨٦ وما بعدها.

(٢) راجع كتابي: مذاهب في أفعال العباد، ص٨٨-٨٩.

(٣) ٦٢ ب ٧-٨ و١٠٢ أ ١٨-١٩.

الفصل العشرون: «في بيان مذهبه في الاستطاعة وما يتعلق بذلك من قواعدها وفروعها»[1].

الفصل الحادي والعشرون: «في بيان مذهبه في اللُّطف والصلاح والأصلح وما يتعلق بذلك». يأتي هذا الفصل ليثير بطبيعة الحال هنا أيضًا المشكلة الرئيسية لدىٰ الأشعري فيما يخص العدل الإلهي (التعديل والتجوير)، التي سيتناولها مجددًا في الفصلين رقم ٢٥، ٢٦.

الفصل الثاني والعشرون: «في بيان مذاهبه في الباب الذي يسميه المخالفون التولد». يشير ابن فورك بوضوح، إلىٰ أنه بالنسبة للأشعري: «ما تَعَدَّىٰ محلَّ القدرة عليه من المعاني فلا يصح أن يكون واقعًا بالقدرة التي في المحل»[2].

الفصل الثالث والعشرون: «في إبانة مذهبه في الآجال».

الفصل الرابع والعشرون: «في إبانة مذهبه في الأرزاق والأسعار وما يتعلق بذلك من الكلام في فروعها».

الفصل الخامس والعشرون: «في بيان مذهبه في باب التجوير والتعديل وما يتعلق بذلك».

الفصل السادس والعشرون: «[فصل] مما يتعلق بذلك [...] الإبانة عن جوابه في مسألة قدرة الله علىٰ الظلم».

الفصل السابع والعشرون: «في بيان مذهبه في الإيمان وما يترتب علىٰ الطاعات والمعاصي وأوصاف المؤمنين والكافرين وأحكامهم[3]، وما يتعلق بذلك من الوعد والوعيد والمدح والذم وأحكامهما». وسيُشار باهتمام إلىٰ

(١) بجانب آراء الأشعري، دُوِّنَ في هذا الفصل معلومات قيِّمة عن آراء النجّار وفرقة النجّاريَّة.

(٢) ٦٢ ب ٩-١١. وراجع كتابي: مذاهب في أفعال العباد، ص٨٥-٨٧.

(٣) في النص الأصلي: وأسماء الطاعات والمعاصي في أوصاف المؤمنين والكافرين وأحكامهم.

الفقرة التي ينقل فيها في أحد كتبه رأي أبي الحسين الصالحي (وهو معتزليٌّ مُرْجِئ) في طبيعة الإيمان، ويُصَرِّح الأشعري بعدها قائلًا: «والذي أختاره من الإيمان ما ذهب إليه الصالحي»[1].

الفصل الثامن والعشرون: «في إبانة مذهبه في أسماء الذنوب والمعاصي، وقوله في الصغائر والكبائر».

الفصل التاسع والعشرون: «في إبانة مذهبه في الحكم والتسمية للمؤمن بأنه مؤمن وللكافر بأنه كافر عند الله تعالىٰ وعندنا، وما يترتب علىٰ ذلك ويبنىٰ عليه، وجواز القول بأنَّ فلانًا مؤمنٌ حقًّا ومؤمنٌ إن شاء الله». ويُصرح فيه بأن الأشعري كان يؤيد المذهب المسمىٰ بـ «الموافاة»، والقائل بأن الشخص يكون مؤمنًا أو كافرًا عند الله -أي في حقيقة الأمر- حسب ما يكون عليه عند موته[2].

الفصل الثلاثون: «في إبانة مذهبه في الوعد والوعيد والثواب والعقاب، وما يدخل في هذا الباب من إبانة أصله في الأخبار والأوامر[3]، والقول في العموم والخصوص ومخارجهما».

الفصل الحادي والثلاثون: «في إبانة مذهبه في التوبة ومعناها وشروطها».

الفصل الثاني والثلاثون: «في إبانة مذهبه في الشفاعة».

الفصل الثالث والثلاثون: «في إبانة مذهبه في القول بعذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، وقوله في الميزان والصراط والحوض وحساب المؤمنين والكفار، وتحقيق معنىٰ ذلك ووجهه».

الفصل الرابع والثلاثون: «في إبانة مذهبه في باب النبوات والمعجزات وما

---

(١) ٧١ أ ١١ وما بعده.

(٢) ٧٥ ب ١٦ وما بعده. وراجع كذلك: ١٤ أ ٤-٩؛ ١٩ أ ٢-٨؛ ١٢٤ أ ٢-٧.

(٣) الأخبار والأوامر. يتعلق الأمر بالنص القرآني بالطبع: الوعد والوعيد من جهة، والأحكام من جهة أخرى.

يتعلق بذلك من فروع هذا الباب وكيفية ترتيب أصولها على أصلها».

الفصل الخامس والثلاثون: «في إبانة مذهبه في باب الإمامة وما يتصل بذلك من فروع هذا الباب وإبانة مذاهبه فيها».

الفصل السادس والثلاثون: «في إبانة مذاهبه في باب أصول الفقه وما يتعلق بذلك من بعض الفروع التي تتفرَّع عن كل باب منها».

- **وجزء ثالث (من ٢٢ فصلًا، في ٨٤ صفحة)**، يتناول المسائل الكلامية الدقيقة، كما يشير إليه بوضوح عنوان الفصل رقم ٣٧: «في دقيق الكلام». سنلاحظ أن الفصول هنا في العموم أصغر بكثير من فصول الجزء السابق (باستثناء الفصل رقم ٣٧).

الفصل السابع والثلاثون: «في باب إيضاح مذاهبه في اللطيف من الكلام والدقيق. فمن ذلك الإبانة عن مذاهبه في باب الكلام في مسألة الجزء الذي لا يتجزَّأ، وذكر ما يتعلق بذلك من فروع هذا الباب».

الفصل الثامن والثلاثون: «في بيان مذهبه في معنى الإنسان وحَدِّه».

الفصل التاسع والثلاثون: «في إبانة مذاهبه في باب النفي والإثبات». السؤال المطروح يتعلق بمعرفة على أيِّ شيء يقع الإثبات أو النفي في كل قضية مُثْبَتَة أو منفية. (راجع حول هذه النقطة كتاب المقالات، ٣٩٧، ١٢ وما بعدها). يبدو أن الموقف الذي يؤيده الأشعري هو ذلك الذي صاغه في المقالات، ٣٩٨، ٦ وما بعدها: لا يمكن إثبات ونفي الشيء عينه في ذات الوقت. فقولنا: «زيد غير متحرك» لا يفيد إثبات وجود زيد ونفي الحركة عنه؛ بل يعني تعيين زيد ونفي الحركة عنه.

الفصل الأربعون: «في إبانة مذهبه في المعلوم والمجهول وإيضاح أجوبته في فروع هذا الباب». سؤال مُناظر للسؤال السابق: هل يمكن أن يكون الشيء

عينه معلومًا ومجهولًا في وقتٍ واحد، معلومًا بوجهٍ ما ومجهولًا من وجهٍ آخر؟ الجواب هذه المرة هو: نعم، وفي هذه المسألة نجد أن الأشعري يؤيد بدقة الرأي المنسوب إلىٰ الجُبَّائي في المقالات ٣٩٨، ١٤-١٦[1]. ينتهي الفصل بإبطال موجز لنظرية الأحوال التي قال بها أبو هاشم الجُبَّائي.

الفصل الحادي والأربعون: «في إبانة مذهبه في معنىٰ التَّرك، وذكر الأجوبة عن فروع ما يتعلق بهذا الباب». يُعَرَّف التَّرك علىٰ أنه فعل[2]، بمعنىٰ فعل ضد شيء ما (راجع المقالات ٣٧٩، ١٥: ترك الشيء هو فعل ضده). هنا أيضًا، رأي الأشعري -في هذه المسألة تحديدًا- هو رأي معتزلة البصرة[3].

الفصل الثاني والأربعون: «في إبانة مذهبه في باب البقاء والفناء والإعادة والابتداء، وما يتعلق بذلك من الأجوبة في فروعها».

الفصل الثالث والأربعون: «في إبانة مذاهبه في باب الأكوان والألوان».

الفصل الرابع والأربعون: «في الإبانة عن مذهبه في باب المعرفة وتفصيل أحكام المعارف». يأتي الفصل متممًا لما قيل سابقًا حول هذا الموضوع في بداية الكتاب. يعالج الفصل علىٰ جهة الخصوص المعرفة (التي لدينا) عن الله (المعرفة بالله)؛ يرىٰ الأشعري أن هذه المعرفة «مكتسبة» وليست «ضرورية».

الفصل الخامس والأربعون: «في إبانة مذاهبه في باب ما يستحق أن يُسمَّىٰ به المعدوم وما لا يصح أن يُسمَّىٰ به من ذلك». يعارض فيه مذهب الجُبَّائي القائل بأن لصفات الشيء الجوهرية ثبوتًا سابقًا علىٰ خروجه إلىٰ الوجود.

---

(١) راجع كذلك حول هذه المسألة: المقالات، ٣٩١، ٦ وما بعدها. كانت المسألة موضوعًا لفصل في كتاب «النوادر»، وراجع المُجَرَّد، ٤٢أ، ١١؛ والغنية للأنصاري ٢٣٤أ، ١٩-٢٠.

(٢) ولا تعني - كما يمكن أن نظن- غياب الفعل أي هجره أو الامتناع عنه.

(٣) راجع المغني، ١٤/ ١٩٧ وما بعدها. كانت المسألة أيضًا موضوعًا لفصل في كتاب النوادر، راجع المُجَرَّد، ٥١ ب، ١٤.

الفصل السادس والأربعون: «في إبانة مذهبه في معنىٰ الروح والحياة وما يتعلق بذلك».

الفصل السابع والأربعون: «في إبانة مذهبه في معنىٰ التضاد وحقيقة الضدين»، كما عند معتزلة البصرة، ليست دلالة «التضاد» هنا منطقية، بل وجودية؛ فهي تَعارُض الوجود، أو استحالة الوجود المشترك (التنافي).

الفصل الثامن والأربعون: «في إبانة مذهبه في جواز تحرك الجسم في حال خلق الله تعالىٰ إيَّاه وسكونه». يعارض فيه مذهب النظَّام (راجع المقالات ٣٢٥، ١-٢). يرىٰ الأشعري أنَّ «كون» جسم ما في مكان مُعَيَّن لا يستحق اسم الحركة أو السكون إلَّا لو كان للجسم مكان سابق قبل ذلك.

الفصل التاسع والأربعون: «في إبانة مذهبه في الإدراك وما يتعلق بذلك من فروعه».

الفصل الخمسون: «في إبانة مذهبه في الحَجَر و[كل] الأجسام الثقيلة، هل يجوز أن تقف في الهواء من غير عُمُدٍ ولا عُلَّاقة». مسألة وقوف الأرض (راجع المقالات، ٣٢٦) سيتم تناولها كذلك في الفصل رقم ٥٦.

الفصل الحادي والخمسون: «في إبانة مذهبه في قيام الأعراض بالجوهر». بمعنىٰ أنه كان يرفض أن يستخدم في هذا المقام كلمتي «حلَّ» و«حلول»؛ لأن الحلول (الذي يرادف السكون في رأيه) يتضمن معنىٰ البقاء، إلَّا أنه كان يرىٰ أن الأعراض لا بقاء لها [1]. فكان يفضل في العموم أن يقول إن العرض موجود بالجوهر.

الفصل الثاني والخمسون: «في إبانة مذهبه في معنىٰ المُحال». راجع المقالات، ٣٨٧، ٧ وما بعدها.

---

(١) راجع المُجرَّد أعلاه، ١٠١ب، ١٦ وما بعدها.

الفصل الثالث والخمسون: «في إبانة مذهبه في نوع من الكلام في التشابه والاختلاف والتغاير».

الفصل الرابع والخمسون: «في إبانة قوله في الكمون والظهور».

الفصل الخامس والخمسون: «في إبانة مذهبه في [طبيعة] الهواء، وما يتعلق به من الكلام في الخلاء والملاء».

الفصل السادس والخمسون: «في إبانة مذاهبه في القول في المكان والوقت والاعتماد والتمكن، وإبانة مذهبه في وقوف الأرض وكيفية قوله في ذلك، وقوله فيمن نظر وراء العالم ومدَّ يده [في هذا الاتجاه] إذا كان واقفًا علىٰ طرف العالم علىٰ آخر جزء منه». حول النقطة الأخيرة، راجع المقالات ٤٣٣، ١-٣[1]. يتعلق السؤال المطروح بمعرفة إمكان وجود حركة دون مكان لهذه الحركة.

الفصل السابع والخمسون: «في إبانة مذهبه فيما يُرَىٰ في المرآة، وقوله في الرؤيا وتعبيره، وقوله في الشياطين والجن والملك، وقوله في جواز مداخلة الجن أجسام الناس، وقوله في علم الشيطان والملك بما يهم به الإنسان، وقوله في إبليس إنه كان من الجن أو من الملائكة، وقوله هل هم [الجن والملائكة] مكلفون أم لا». حول هذه النقاط المختلفة، راجع المقالات ٤٣٤، ٥ وما بعدها؛ ٤٣٣، ٤ وما بعدها؛ ٤٣٤، ١٦ وما بعدها؛ ٤٤١، ١١-١٣؛ ٤٤٠، ٣-٨.

الفصل الثامن والخمسون: «في إبانة مذهبه في فرع من فروع باب القول بالتولُّد مما اختلف فيه أهل النظر، وهو قولهم في الذَّرَّة تقع علىٰ السفينة الكبيرة، هل يجب أن ترسب [في الماء] بعض الرسوب بوقوعها عليها»[2]. إن

---

(١) وراجع كذلك: أوائل المقالات للمفيد، النجف، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ١٦٦، ١٨ وما بعدها.

(٢) راجع حول هذه المسألة: أبو رشيد النيسابوري، مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين، بيروت، ١٩٧٩م، ٢٠٤، ١٠-١٥.

هـذا المثال ليس هـو الوحيـد محـل النظـر، يتعلـق الأمـر بإنكـار وجـود علاقـة علـة بمعلـول في هـذا المثـال كمـا في غيـره.

- **وجـزء رابـع (مـن ٧ فصـول و٣٩ صفحـة)** يتنـاول منهجيـة علـم الكـلام: طـرق الاسـتدلال وطـرق الجـدل وآدابـه.

الفصـل التاسـع والخمسـون: «في إبانـة مذهبـه في بـاب وجـوب النظـر ومـا يتعلـق بـه مـن ذكـر مذاهبـه في معنـىٰ العقـل ومعنـىٰ النظـر والطريـق الـذي بـه يُعلـم وجـوب النظـر، وذلـك مقدمـة لمـا نريـد أن نتبعـه مـن ذكـر الـكلام في أدب الجـدل وأحكامـه ورسـوم المعارضـات والمناظـرات». بدايـة الفصـل في جـزء منهـا تكـرار لبدايـة الفصـل رقـم ٩، دون أن يعـي المؤلـف ذلـك فيمـا يبـدو.

الفصـل السـتون: «في إبانـة مذهبـه في معنـىٰ الدليـل والاسـتدلال والدلالـة والمسـتدِل والمُسْـتَدَل عليـه والـدال والمدلـول، ويتضمـن أيضًـا الـكلام في إبانـة مذهبـه في بـاب الاسـتدلال وأقسـامه والاستشـهاد وأنواعـه»[1].

الفصـل الحـادي والسـتون: «في إبانـة مذهبـه في بـاب الجـدل[2] [...]؛ وذكـر الفـرْق بيـن النظـر وهـو سـؤال الجـدل[3]، والإبانـة عـن معنـىٰ السـؤال وأقسـامه، والمعارضـة وأنواعهـا، وعلامـة العلـة[4] الصحيحـة، ومـا يبيـن [مـا] بهـا مـن مفاسـد؛ وذِكـر معنـىٰ الحـد والحقيقـة [...؟][5]؛ ومـا يجـري مـن الـكلام مجـرىٰ

---

(١) ترجمتهـا هكـذا لأنني لـم أجـد مـا هـو أدق منهـا. حقيقـة الاسـتدلال هـي الانتقـال مـن الدليـل إلـى المدلـول، والاستشـهاد هـو الانتقـال بالتعميـم مـن المعلـوم إلـى المجهـول، أو هـو حرفيًّـا: الانتقـال مـن الشـاهد إلـى الغائـب.

(٢) فضلتُ ترجمـة الجـدل بهـذه الكلمـة [controverse] لأن كلمـة [dialectique] المسـتخدمة غالبًـا في هـذا السـياق، فقـدت عمليًّـا في الفرنسـية معناهـا الأصلـي في اليونانيـة [διαλεκτική]، وهـو «فـن الجـدل».

(٣) أي بين فن الاستدلال (في ذاته)، وفن الجدل (في مواجهة خصم).

(٤) الترجمة الحرفية: «مبرر» أو كل «دافع» لحكم معين.

(٥) يقول النص بعدها: وما يجتمعان فيه من العلة وما يفترقان.

الاستفراق[1] وما يجري مجرى الإلزام[2]؛ وما يجب على السائل والمسئول من تحرُّز وتيقظٍ وضبطٍ لما يذكرانه في تقييد الكلام بما يجب أن يقيِّدا به؛ وما يُعَدُّ انتقالًا وما لا يُعَد؛ وذِكر غاية ما تنتهي إليه المطالب بـ«لِمَ؟»، وذِكر وجوه الانقطاع وأقسامه ومعناه[3] وما تعلَّق بذلك».

ومن نافلة القول التنبيه على الأهمية الخاصة لهذا الفصل الطويل (١٩ صفحة)، والذي ربما يكون قد حفظ لنا مضمون كتابين للأشعري وهما: أدب الجدل، وشرح أدب الجدل (رقما ٦٨ و٣٠ في تصنيف مكارثي).

الفصل الثاني والستون: «يتعلَّق بالكلام في الاستشهاد بالشاهد على الغائب». وهو الفصل الذي يدافع فيه الأشعري عن «ابن الرَّاوندي» ضد «البلخي». راجع أعلاه.

الفصل الثالث والستون: بدون عنوان. فصلٌ قصيرٌ عن أنواع الانقطاع السبعة المختلفة (وهو في الواقع تتمة للفصل رقم ٦١).

الفصل الرابع والستون: «في آداب الجدل». رغم أن التفرقة ربما لا تكون بالوضوح الذي أتمناه[4] أشعر أن صيغة المفرد «أدب» يعني بها الأشعري

---

(١) هكذا يجب قراءة هذه الكلمة، وليست «الاستغراق» كما كنتُ أعتقد لوقتٍ ما. يتعلق الأمر بأحد أنواع السؤال، ربما يكون معناه أن نطلب من الخصم بيان الفارق. في ثنايا الفصل يعدد الأشعري، وفق ما ينقل عنه ابن فورك، ثلاثة أنواع من الأسئلة: الاستفراق والاستفصال والإلزام (١٤٦أ، ١٩-٢٠)، لكنه للأسف لم يكلف نفسه ببيان تعريفها.

(٢) «الاعتراض باللوازم»، الذي يرى الخصم به نفسه مُلزَمًا بالإقرار بلازمٍ فاسدٍ أو غير متسق أو لا يمكن قبوله، يلزم الرأي الذي يقول به.

(٣) عرَّف الانقطاع في الفصل رقم ٦٣ بأنه: «ظهور العجز عن نصرة ما ابتدأ به سائلاً أو مجيبًا» (١٥٤أ، ١٥-١٦).

(٤) في ١٥٥أ، ٤: نجد كلمة أدب في الموضع الذي كان يجب (لو كان افتراضي صحيحًا) أن نجد فيه كلمة آداب.

القواعد الفنية للجدل كما ذكرها في الفصل رقم: (٦١)، بينما صيغة الجمع «آداب» مقصورة علىٰ ما يجب أن تكون عليه سلوك الخصمين من الناحية الأخلاقية [1]. هذا هو موضوع هذا الفصل، الذي ليس محتواه، علىٰ حدِّ قول ابن فورك، مأخوذًا من كتابٍ مُعَيَّن للأشعري؛ فهو ببساطة، كما يقول، ما دلَّ عليه كلام الشيخ متفرقًا في كتبه المختلفة، مجموعًا وملخصًا في هذا الفصل. يستحق الأمر عناء ترجمة هذا الفصل كاملًا؛ فهو درسٌ جميلٌ في الأمانة والروح العلمية.

من بين قواعد السلوك القويم تلك التي يجب مراعاتها في الجدل، هناك مثلًا أنه يجب الدخول في الجدل لا من أجل التفاخر وحب اللجاج والطمع في الغلبة، إلىٰ آخره، وإنما بروح التقوىٰ والورع، وألَّا يرفع صوته ولا يشيح بيده ولا يأخذه الغضب، وأن يُقدِّر خصمه حق قدره ولا يستهين به أبدًا، وأن ينظر إلىٰ وجهه ويتيح له فرصة الكلام.

ويتلو ذلك في نفس الفصل بحثٌ آخرٌ لا يتعلَّق بالجدل وإنما بالنظر، أي بالقواعد الواجب علىٰ الناظر اتباعها: بالنظر أولًا في الأصول قبل الفروع، وفي العقليات قبل السمعيات، والحذر من اليأس، وألَّا يتعجَّل الاعتقاد، وأن يميز بين ما هو يقيني وما هو ظني فحسب، وألَّا يغتر بحلاوة الكلام، إلىٰ آخره.

الفصل الخامس والستون: «في ذِكر آفات النظر». يتحدث الفصل عن كل ما يمكن أن يفسد موضوعية الحكم واستقلاليته: الأحكام المسبقة للعشيرة أو للعِرق، وتأثير المال والنفوذ الاجتماعي، وما يستعذبه الجسد .. إلىٰ آخره.

---

(١) وجدتُ ما يؤيد افتراضي حين اطلعتُ لاحقًا على كتاب: «الكافية في الجدل» للجويني، (بتحقيق: فوقية حسين محمود، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م): راجع الصفحات ٥٢٩ وما بعدها من هذا الكتاب، الذي يوجد فيه فضلًا عن ذلك الكثير من التعبيرات المطابقة، كما لو كان الجويني متأثرًا هنا بالمُجرَّد.

المثير للفضول في هذا الفصل هو أنَّ ابن فورك لا ينقل أقوال الأشعري، وإنما أقوال شخص آخر لم يذكر اسمه، بل عبَّر عنه بـ «بعض أهل النظر» الذي يرىٰ أنه «قال في ذلك كلامًا جامعًا»، ونقل عنه الفصل كاملًا فيما يبدو.

- **الجزء الخامس والأخير يقتصر علىٰ الفصل الأخير السادس والستين (١٧ صفحة)**، والذي يشبه ملحقًا، يقوم فيه ابن فورك - كما رأينا - بتصحيح أخطاء سلفه. «فصلٌ آخرٌ في إبانة خطأ ما أودعه محمد بن مطرِّف الضبي الأستراباذي كتابه الذي وضعه لهذا الشأن». الفصل كله بالتالي عبارة عن فقرات متتابعة قصيرة في العموم، ومبنية كلها تقريبًا بنفس الشكل: قول الضبي (ثم ذكر -أو حكىٰ- الضبي بعد ذلك...)، ثم تصحيحه (وهذا خطأ...). بالنسبة للقارئ اليوم، هذا الفصل الأخير له فائدة مزدوجة: بالتأكيد، تقديم إيضاحات مفيدة حول هذه المسألة أو تلك من مذهب الأشعري، ولكن أيضًا، ومن خلال «أخطاء» الضبي، تقديم مثال يُضَاف لأمثلة أخرىٰ، عن سوء الفهم الذي كان يمكن أن يحدث في المذهب.

***

نرىٰ إذن الأهمية الكبيرة للمُجرَّد. فهو يعطينا عن فكر الأشعري كمًّا كبيرًا من المعلومات الجديدة، يفوق بكثير ما كنا نعرفه عنه حتىٰ الآن. أولًا حول كل المسائل «الفرعية» في علم الكلام: مصادر المعرفة والطبيعيات والكونيات والمنطق والجدل، وكل المسائل الغائبة عن مؤلفاته النادرة التي بين أيدينا، والتي تُشَكِّل هنا موضوع ما سميته بالأجزاء الأول والثالث والرابع. كل ذلك يُعَدُّ مادة تكاد تكون جديدة تمامًا. لكن أيضًا فيما يتعلَّق بالمسائل الكلامية الرئيسية (موضوع الجزء الثاني)، التي كانت آراء الأشعري فيها معروفة لنا في جوهرها؛ لأن إحدىٰ السمات اللافتة في نص ابن فورك، كما ألمحتُ إلىٰ ذلك من قبل،

هي أنه نصٌّ مُرَكَّزٌ بشدة. فباستثناء موضعين اثنين فقط [1]، لا نجد هنا، كما في سائر كتب علم الكلام الأخرىٰ، فقرات جدلية طويلة (إن قالوا... يُقال لهم...، إن قيل... قلنا...)، ولا أدلة طويلة، وإنما ترتيبٌ مُنظَّمٌ ومتواصلٌ للمقالات: وكان يقول... وكان يقول...، وهكذا. وهو ما يعني أننا إزاء نص بهذا الحجم لدينا قدر من المعلومات لا يقارن بما نجده مثلًا في كتاب اللُّمع. وفوق ذلك سنلاحظ أيضًا أننا حتىٰ في الجزء الثاني من المُجَرَّد، نجد إضافات أصيلة بالقياس لما في مؤلفات «الأشعري» المعروفة: ينطبق ذلك علىٰ الفصل الطويل في معاني أسماء الله، والفصل المتعلق بالنبوات والفصل المتعلق بأصول الفقه.

لا شك لديَّ أن نشر كتاب المُجَرَّد [2] سيتيح لنا أخيرًا أن نحصل علىٰ صورة دقيقة للأشعري، بما يمكننا من إعادة تعيين بُعْدِه الحقيقي. الأهمية المفرطة التي تُعطي لكتاب «الإبانة» - الذي لم يرد ذكره في المُجَرَّد مطلقًا كما رأينا - جعلتنا حتىٰ الآن لا نكف عن التساؤل حول حقيقة هذه الشخصية[3]، فكان يُقال: كيف يمكن لِمَنْ كتب «الإبانة» أن يكتب كذلك في الدفاع عن علم الكلام تلك الرسالة البليغة والمعارضة للمذهب الحنبلي؟[4]، لكننا نرىٰ بوضوح أنَّ «الإبانة» - حتىٰ لو كان من البيِّن أن كتاب «الإبانة» في وقت ما، بعد ذلك بزمن طويل، استخدمه بانتظام أشاعرة مدافعون عن المذهب لدفع

(١) وهما موضع داخل الفصل رقم ٣٨ (في حَدّ الإنسان، ١٠٣ب، ٨ وما بعدها) والفصل رقم ٦٢ (في إبطال قول البلخي).

(٢) المنتظَر صدوره ضمن مجموعة «بحوث»، عن جامعة القديس يوسف في بيروت.

(٣) انظر حول ذلك: ألار، الصفات الإلهية ٩٠-٩٧، الذي لم يُشِر للأسف إلى مقالة مقدسي (على الرغم من أنه نشر عامي ١٩٦٢م-١٩٦٣م).

(٤) السؤال طرحه بالأخص جورج مقدسي الذي انتهى بهذا الاستدلال إلى الطعن في صحة نسبة، لا الرسالة المذكورة فحسب، بل كذلك الجزء الثاني من المقالات! راجع: «الأشعري والأشاعرة»، الجزء الثاني، دراسات إسلامية، مجلد ١٨/ ١٩٦٣م، ١٩-٣٠.

انتقادات[1] - لا يمثل في عمل الأشعري سوىٰ حلقة أو مرحلة [2]. لنكرر ذلك، إنَّ «الأشعري» نفسه و«ابن فورك» لم يذكراه في قائمة المؤلفات التفصيلية في «التبيين». يبدو علاوة علىٰ ذلك أن أولئك الذين يصممون علىٰ كونه بشكل أساسيٍّ هو مؤلف كتاب «الإبانة» لا يلتفتون مطلقًا لهاتين القائمتين بالمؤلفات بشكل جِدِّي: قائمتان تكفيان بمفرديهما لإثبات أنَّ الأشعري لم يكن ذلك «النصِّي الطيِّب»، والمُسَالم وقليل الشأن كما صوَّرَه «شاخت»[3]، بل هو متكلمٌ حقيقيٌّ في عصره، وتلميذٌ نجيبٌ لـ «أبي علي الجُبَّائي»، فصَّلَ القول مثله في مسائل متنوعة، وأحاط - مثله - كذلك بكلِّ دقائق علم الكلام. وهو ما يثبته «المُجَرَّد» الآن بشكلٍ قاطع.

---

(١) فعل ذلك خصوصًا ابن عساكر في كتابه التبيين. ومن هنا بالتأكيد جاء اهتمام أو الحنابلة الجدد (ابن تيمية وابن قيم الجوزية) بكتاب الإبانة.

(٢) الفكرة التي أقرَّها ابن تيمية خصوصًا (راجع الرسالة الحموية الكبرى، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، ١/ ٤٤٧، ٢٠ وما بعدها) بكون «الإبانة» آخر كتب الأشعري هي - في رأيي - محض خيال.

(٣) في مقاله «مصادر جديدة في تاريخ اللاهوت المحمدي»، دراسات إسلامية، ١/ ١٩٥٣م، ٣٤.

محتويات الكتاب


Amiria
المطابع الأميرية


الأزهر الشريف
٣٦١ هجرية
٩٧٢ ميلادية
AL AZHAR AL SHARIF
مركز الإمام الأشعري